

# مجلة الجامعة الإسلاميّة للغة العربيّة وآدابها

مجلة علميّة دوريّة محكمة

الجزء ١

العدد :١٩
يناير - مارس ٢٠٢٦م

مجلة الجامعة الإسلاميّة للغة العربيّة وآدابها
الجزء ١


١٣٨
١٩٦


بسم الله الرحمن الرحيم

**معلومات الإيداع**

**في مكتبة الملك فهد الوطنية**

**النسخة الورقية:**

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٣ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٧٦

**النسخة الإلكترونية:**

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٤ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٨٤

**الموقع الإلكتروني للمجلة**

http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

**ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة عبر المنصّة الإلكترونية**

البحوث المنشورة في المجلّة تعبّر عن آراء الباحثين

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

**جميع حقوق الطّبع محفوظة للجامعة الإسلامية**

## هيئة التحرير

**د. تركي بن صالح المعبدي**
**(رئيس هيئة التحرير)**
أستاذ النحو والصرف المشارك بالجامعة الإسلامية
**د. خليوي بن سامر العياضي**
**(مدير التحرير)**
أستاذ تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها المشارك بالجامعة الإسلامية
**أ.د. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي**
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية
**أ.د. عبدالرحمن بن دخيل ربه المطرفي**
أستاذ الأدب والنقد بالجامعة الإسلامية
**أ.د. الزبير بن محمد أيوب**
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية
**د. مبارك بن شتيوي الحبيشي**
أستاذ البلاغة المشارك بالجامعة الإسلامية
**أ.د. محمد بن ظافر الحازمي**
أستاذ اللسانيات بالجامعة الإسلامية
**د. عبد المجيد بن عثمان اليتيمي**
أستاذ أصول اللغة المشارك بالجامعة الإسلامية
**أ.د. عبدالله بن عويقل السلمي**
أستاذ النحو والصرف بجامعة الملك عبدالعزيز
**أ.د. علي بن محمد الحمود**
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
**أ.د. عبد الرحمن بن مصطفى السليمان**
أستاذ اللّغات والآداب السامية والترجمة بجامعة لوفان – بلجيكا
**أ.د. علاء محمد رأفت السيد**
أستاذ النحو والصرف والعروض بجامعة القاهرة بمصر
**أ.د. سعيد العوادي**
أستاذ البلاغة وتحليل الخطاب بجامعة القاضي عياض بالمغرب

## الهيئة الاستشارية

**أ.د. محمد بن يعقوب التركستاني**
أستاذ أصول اللغة بالجامعة الإسلامية
**أ.د. محمد محمد أبو موسى**
أستاذ ورئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر
**أ.د. تركي بن سهو العتيبي**
أستاذ النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
**أ.د. عياد بن عيد الثبيتي**
أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى
**أ.د. سالم بن سليمان الخماش**
أستاذ اللغويات بجامعة الملك عبدالعزيز
**أ.د. ناصر بن سعد الرشيد**
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الملك سعود
**أ.د. منصور بن محمد الغامدي**
أستاذ الصوتيات الحاسوبية بهيئة تقويم التعليم والتدريب
**أ.د. عبد الفتاح محمد حبيب**
أستاذ النحو والصرف والعروض بكلية الزقازيق بجامعة الأزهر
**أ.د. حسن دربر**
أستاذ الترجمة وعلم المصطلح بجامعة القاضي عياض بالمغرب
**أ.د. عزالدين محمد المجدوب**
أستاذ اللسانيات بالجامعة التونسية
**أ.د. محمد بن صالح الشنقيطي**
أستاذ النقد الأدبي الحديث بجامعة جدارة بالأردن
**أ.د. صالح بن الهادي رمضان**
أستاذ الأدب والنقد بجامعة تونس

## قواعد النشر في المجلة (*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- ألا يكون مستلاً من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:

– عنوان البحث باللغة العربية وباللغة الإنجليزية.
– مستخلص للبحث لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– كلمات مفتاحيّة لا تتجاوز (٦) كلمات؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– مقدّمة.
– صلب البحث.
– خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
– ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
– رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.

- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو).

---

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

# محتويات العدد


| م | البحث | الصفحة |
|---|---|---|
| ١) | الحُكمُ الصرفيّ الحَسَن عند سيبويه بين القبول والرفض<br>دراسة وصفية إحصائية<br>**د. جمال محمد سعيد حمد** | ٩ |
| ٢) | بين العكبريّ وابن هشام في إعراب القرآن<br>دراسة في حواشي ابن هشام على التبيان<br>**د. سلطانة بنت محمد بن مشبب آل صالح الشهراني** | ٨٣ |
| ٣) | التعدية للمفعول ومعناه لشهاب الدين أحمد بن عمر الخفاجي<br>دراسة وتحقيقًا<br>**د. طارق بن هندي بن عطية الله الصاعدي** | ١٤٥ |
| ٤) | الاستحالة في التَّراكيب عند عبد القاهر الجرجانِيّ في كتابه (دلائل الإعجاز) دراسة لغويَّة في المفهوم والسِّمات والأسباب<br>**د. عبد الله بن محمَّد عليّ بن جويبر الصُّليميّ** | ١٩٣ |
| ٥) | بنية الأمثال في مقدمة معجم الأدباء<br>دراسة تحليلية لأثر المثل في أدب ياقوت الحموي<br>**د. مريم محمد الأمين حسن الشنقيطي** | ٢٤٩ |

| م | البحث | الصفحة |
|---|---|---|
| ٦) | شرف الدين يحيى الأصيلي المصري (ت١٠١٠ هـ)<br>حياته وما تبقى من شعره –جمع وتحقيق ودراسة<br>**د. ازاد محمد كريم الباجلاني** | ٣١١ |
| ٧) | التناظر في قصة يوسف – عليه السلام– عند المستشرقين<br>دراسة مستنصر مير وجراي رِيندسبورج أنموذجًا<br>**د. منال بنت صالح الصاعدي** | ٣٩٥ |
| ٨) | مظاهر التشظي في ديوان "بلقع" لهند النزاري<br>دراسة سيميائية<br>**د. خالد بن ناصر الجميحي القحطاني** | ٤٣١ |
| ٩) | الاستفهام في ديوان بين الزحام لعلي رديش<br>دراسة تداولية<br>**د. حافظ بن محمد عريشي** | ٤٩٣ |
| ١٠) | فاعلية برنامج قائم على إستراتيجية البيت الدائري<br>في تنمية المفاهيم البلاغية لدى متعلمي اللغة العربية<br>الناطقين بلغات أخرى<br>**د. رابح بن عبد الله بن عباس العوفي** | ٥٣٥ |

# بين العكبريّ وابن هشام في إعراب القرآن
# دراسة في حواشي ابن هشام على التبيان

# Between al-ʿUkbarī and Ibn Hishām in the Syntactic Parsing of the Qur’an: A Study of ibn Hishām’s Footnotes on al-Tibyān

**د. سلطانة بنت محمد بن مشبب آل صالح الشهراني**

الأستاذ المشارك بكلية العلوم الإنسانية بجامعة الملك خالد

البريد الإلكتروني: smmshbab@kku.edu.sa

| استلام البحث<br>A Research Receiving | | اعتماد البحث<br>A Research Approving |
|---|---|---|
| 29/09/2025 | | 03/01/2026 |

**نشر البحث**
A Research Publication

شوال ١٤٤٧هـ = April 2026

DOI:10.36046/2356-000-019-002

## الملخص

**عنوان البحث:** بين العكبريّ وابن هشام في إعراب القرآن؛ دراسة في حواشي ابن هشام على التبيان.

وتبرز أهمية الموضوع في كونه رصدًا لمعالجة علمية ذات بُعْد تطبيقي على آيات الذكر الحكيم على يدي نخبة من نحاة العربية، ويهدف إلى جمع مواضع من الخلاف بين العكبري وابن هشام رحمهما الله مع دراستها تصنيفًا وتحليلاً ونقاشًا، مع الوقوف على أهم ملامح منهج ابن هشام.

ومن أبرز النتائج: الكشف عن تأثير كتب إعراب القرآن في إثراء الدرس النحوي وتطويره، مع الوقوف على أهم ملامح منهج ابن هشام في الخلاف النحوي، وبيان استقلال شخصيته العلمية وأسلوبه الموضوعي، ثمّ وضع آراء الرجلين وتوجيهاتهما النحوية في الميزان.


**الكلمات المفتاحية:** حواشي ابن هشام، الخلاف النحويّ، إعراب القرآن، التبيان للعكبري.

**Abstract**

Research Title: Between al-ʿUkbarī and Ibn Hishām in the Syntactic Parsing of the Qur'an: A Study of Ibn Hishām's Footnotes on al-Tibyān.

The importance of this study lies in its documentation of a scholarly endeavor with an applied dimension on the verses of the Noble Qur'an, undertaken by a select group of Arabic grammarians. The research aims to collect instances of disagreement between al-ʿUkbarī and Ibn Hishām (may Allah have mercy upon both), to study these instances through classification, analysis, and discussion, and to identify the principal features of Ibn Hishām's approach to syntactic disagreement.

The study employs a descriptive method to analyze the issues considering the research objectives.

The main findings reveal the impact of works on Qur'anic Syntactic Parsing to the enrichment and development of Arabic syntactic studies, the delineation of the major features of Ibn Hishām's methodology in addressing syntactic disputes, the affirmation of his scholarly independence and objective style, and a critical assessment of the syntactical opinions and interpretations of both scholars.

**Keywords**: Ibn Hishām's Ḥawāshī, syntactic disagreement, Qur'anic syntactic parsing, al-Tibyān by al-ʿUkbarī.

## المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، الذي رفع مقام العلم وأهله، وأنعم عليهم بسوابغ نعمه، والصلاة والسلام على من خُصّ بجوامع الكلم ومكارم الأخلاق، وعلى آلة وأصحابه أعلام الهدى، ومن سار على نهجه وبه اقتدى.

الحمد لله الذي هيأ لي دراسة هذا الموضوع، وعنوانه: (بين العكبريّ وابن هشام في إعراب القرآن؛ دراسة في حواشي ابن هشام على التبيان)؛ ذلك أن الوقوف على المعالجات العلمية التطبيقية لآيات الذكر الحكيم من أولويات البحث العلمي في الدرس اللغويّ.

بدأ بنيان النحو العربي وتطور حتى اكتمل كسائر العلوم والمعارف وفق قانون التطور والارتقاء، وقد تجلتْ مرحلة التطور في نحونا العربي في مسارين منسجمين متكاملين؛ أولهما نظري وهو مسار التقعيد، وأثمر عن وضع قواعد النحو العربي كاملةً، وثانيهما تطبيقي عُني بمعالجة الشواهد القرآنية وغيرها معالجة علمية، وأثمر عن تأسيس مكتبة زاخرة في الدراسات القرآنية النحوية تمثلها كتب إعراب القرآن الكريم التي وَجدتْ في القرآن الكريم بغيتها كأفصح نصّ عربيّ على الإطلاق! فانكبّ مؤلفوها عليه إعرابًا ومعالجة صرفية، وتحليلاً نحويًّا ولغويًّا، ودراسةً لأساليبه، وبحثًا في ألفاظه ومعانيه، ...الخ،

وامتد هذا المسار من القرن الثالث الهجري حتى يومنا هذا، على يدي نخبة من علماء العربية. والبحث محاولة أزعم أنها جادة للوقوف على حقيقة هذه الدراسات العلمية المتراكمة عبر حقب زمنية متتالية، وهل كان لها أثرٌ في إثراء الدرس النحوي العربي وتطويره؟ أم أنها مجرد عملية جمع يقوم بها اللاحق منهم عن السابق؟ عن طريق تناول إحدى هذه الدراسات بالبحث والدراسة، مع محاولة الوقوف على إجابة لهذه الأسئلة:

ماهي المواضع التي خالف فيها ابنُ هشام العكبريَّ رحمهما الله؟ وأيهما كان رأيه أكثر قبولاً عند النحاة؟ هل كان ابن هشام تابعًا لشخصية أو مدرسة نحوية بعينها؟ ماذا عن منهجه في الخلاف؟ بمن تأثر ابنُ هشام من النحاة في إعرابه واختياراته؟ ما أدلته التي احتج بها؟

**أهمية الموضوع:** شرف الموضوع؛ أعني إعراب القرآن الكريم الذي هو مصدر الاحتجاج اللغويّ الأول.

وأهمية الكتاب الذي هو محور الدراسة؛ أهميته في ذاته، وأهميته من حيث حداثة انضمامه للمكتبة العربية؛ حيث ظل حبيس المكتبات حتى وقتنا هذا، ثمّ وجد طريقه إلى التحقيق والطباعة لأول مرة عام ١٤٤٤هـ -٢٠٢٢[(١)]، كما لا تتوافر منه نسخة إلكترونية –فيما أعلم– حتى تاريخ إعداد هذا البحث.

**أهداف البحث:** – جمع مواضع من الخلاف بين أبي البقاء العكبريّ (ت٦١٦هـ) وابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) رحمهما الله في إعراب القرآن الكريم.

- دراسة مواضع الخلاف تصنيفًا وتحليلاً ونقاشًا.
- وضع آراء العكبري وابن هشام رحمهما الله في ميزان التحليل والتقييم.
- الكشف عن منهج ابن هشام في مخالفة العكبريّ رحمهما الله.

**حدوده:** البحث دراسة وصفية لمواضع مختارة من الخلاف بين العكبري وابن هشام رحمهما الله في ضوء كتاب "حواشي ابن هشام الأنصاريّ على التبيان لأبي البقاء

(١) الكتاب مجلدٌ واحد يقع في ٤١٩صفحة، ومن الجدير بالذكر ههنا أن الكتاب جاء خلوًا من أربع سور من القرآن هي آل عمران والنساء والمائدة والأنعام، فجاءت سورة الأعراف تاليةً لسورة البقرة.

العكبريّ"

وتتمثل **المعالجة العلمية** في: انتقاء عدد من مواضع الخلاف بينهما، على نحو يسهم في تحقيق أهداف البحث، وتصنيفها، وبيان تفسيرها، وإبراز الخلاف بينهما، بنقل كلامهما نصًّا والتصرف في المواضع التي يحسن حذف بعض الكلام فيها اختصارًا، مع الوقوف على آراء معربي القرآن السابقين لهما واللاحقين، ووضع ما ورد من الأقوال والآراء في ميزان النقاش والتحليل.

**الدراسات السابقة:**

ثمّ دراسة تناولت اعتراض ابن هشام على العكبري، عنوانها: اعتراضات ابن هشام (٧٦١هـ) النحوية على العكبريّ(٦١٦هـ) في حواشيه على التبيان (مسائل مختارة)، أعدتها: شيماء علي طاهر، ونُشرت في مجلة مداد الآداب، بالجامعة العراقية، مجلد (١٤) العدد (٣٧)، (٢٠٢٤م): (١١٢-٨٥).

ومع أنّ كتاب الحواشي هو ميدان هذه الدراسة أيضًا إلا أنها مختلفة عما نحن فيه هدفًا وتصنيفًا ومن ثمَّ مسائل، حيث اختلفت مسائل الدراسة في البحثين اختلافا كاملاً، فقد جاء البحث في مطلبين:

الأول (الاعتراض النحوي عرضًا وتفصيلاً) والثاني: (مسائل مختارة) درستْ الباحثة فيه:

١- الاعتراض في الأسماء؛ تناولت فيه: أ- بيان مسوغ الابتداء بالنكرة، ب- إعراب (ما). ج- إعراب (أولئك).

٢- الاعتراض في الأفعال؛ تناولت فيه: دلالة الفعل (اتخذتم)

٣- الاعتراض في الحروف؛ تناولت فيه: أ- (لمّا) اسم أم حرف؟ ب-اختلاف

معاني (مِنْ) الجارة.

**منهج البحث**: المنهج الوصفي القائم على التحليل والنقاش والتقويم كلما أمكن.

**خطة البحث**: يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث تقفوها خاتمة وثبتٌ بالمصادر والمراجع، وذلك على النحو التالي:

المقدمة: تتناول أهمية الموضوع، وأهدافه، ومشكلته، ومنهجه...الخ

المبحث الأول: الخلاف في وجوه الإعراب.

المبحث الثاني: الخلاف في الحروف والأدوات.

المبحث الثالث: الخلاف في الحذف والتقدير.

فإنْ أصبتُ فتوفيقٌ من الله تعالى، وإنْ أخطأتُ فمن نفسي والشيطان، واللهَ أسأل التوفيق والسداد وأن يجعل عملي خالصًا لوجهه الكريم.

## المبحث الأول: الخلاف في وجوه الإعراب

**١– بين المبتدأ والخبر:**

﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظۡلِمُونَ﴾ يس: ٣٧

معنى (آية)[١] ههنا دليل، أي: ودليل لهم على قدرة الله تعالى على فعل ما يشاء الليل ننزع منه النهار.

العكبري: **"{وآية لهم} مبتدأ و{لهم} الخبر"**[٢]

ابن هشام: **"لو كان كذا لقُدِم الخبر، والذي يظهر أنّ {آية} خبر، بدليل {وآية لهم أنّا حملنا}يس٤١"**[٣]

**التحليل:**

انحصر الخلاف كما ترى في هذا الموضع (آية) في وجهين متقاربين من باب واحد؛ هو الابتداء؛ فالعكبري على أنّه مبتدأ، موافقًا أبا جعفر النحاس[٤] (ت٣٣٨هـ)

(١) انظر: الطبري، محمد بن جرير، "جامع البيان في تفسير القرآن". تحقيق: بشار عواد معروف، (بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م): ٦/٢٧٦.

(٢) انظر: العكبري، عبد الله بن أحمد، "التبيان في إعراب القرآن". تحقيق: علي محمد البجادي، (القاهرة: طبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦م)، ٢:١٠٨٢.

(٣) انظر: ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، "حواشي ابن هشام الأنصاري على التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري". تحقيق: إسماعيل أحمد حامد، (ط١، القاهرة: المكتبة العمرية، ١٤٤٤هـ)، ٢٨٧.

(٤) انظر: النحاس، أحمد بن محمد، "إعراب القرآن". اعتنى به خالد العلي، (ط٢، بيروت، دار المعرفة، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م)، ٨٢٠.

والزمخشري[١] (ت ٥٣٨هـ) ، وابن هشام على الخبرية، ووافقه أبو حيان الأندلسي[٢] (ت٧٥٤هـ) وجلّ النحاة على هذا الوجه ومنهم السمين الحلبي[٣] (ت٧٥٦هـ) رحمهم الله جميعًا.

العكبريّ وصاحباه على أنّ (آية) مبتدأ و(لهم) خبره، و(الليل) مبتدأ، وجملة (نسلخ) الخبر، وهي تفسير للآية.

ابن هشام وصاحبه على أنّ (آية) خبر مقدم، و(الليل) مبتدأ مؤخر، و(لهم) متعلق بـ(آية)، والتقدير: والليلُ المنسلخ منه النهار آيةٌ لهم. وجملة (نسلخ) استئنافية؛ بيان لكون الليل يُسلخ منه النهار، أو حال؛ العامل فيهاّ (آية) بما فيها من معنى الإعلام، والتقدير: والليل آيةٌ منسلخًا منه النهار، كقولهم: قائمًا زيدٌ مسرعًا، أو صفة لـ(الليل).

كلا الوجهين – مع جوازهما ووردهما في كلام العرب– خلاف الأصل، فالقول الأول على تنكير المبتدأ، والثاني على تقديم الخبر على المبتدأ، أمّا من جهة المعنى فالثاني أقرب وأوفق.

يغلب على ظني أنّ القول الثاني هو الأقرب؛ فالمعنى متسق مع هذا الوجه كما ترى، كما يدعمه الدليل النقلي الذي ساقه ابن هشام؛ أعني قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ

(١) انظر الزمخشري، محمود بن عمر "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل". تحقيق: خليل مأمون شيحا، (ط٣، بيروت، دار المعرفة، ٢٠٠٩م)، ٨٩٤:٢٣.

(٢) انظر: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، "البحر المحيط في التفسير". (مكة المكرمة: المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز)، ٦٤:٩.

(٣) انظر: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، "الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون". تحقيق: أحمد الخراط، (ط١، دمشق: دار القلم، ١٤٠٦هـ)، ٢٦٩:٩.

﴿أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ يس:٤١ف (آية) خبر مقدم، و(أنا حملنا) مبتدأ مؤخر، أمّا ما ذهب إليه العكبريّ فبعيد صناعةً من جهة الابتداء بالنكرة دونما مسوغ.

**٢– بين الخبر والعطف:**

﴿ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ التوبة: ٧٩

معنى يسخرون منهم: ينتقصونهم، أي[١]: الذين يطعنون على المتصدقين بأموالهم على المساكين بقولهم: إنما تصدقوا رياءً وسمعةً، ولقد كان الله غنيًا عن صدقة هؤلاء، لهم عند الله عذاب موجعٌ يوم القيامة.

العكبريّ: **"وخبر الأول على هذه الوجوه فيه وجهان: أحدهما: {فيسخرون} والثاني أن الخبر {سخر الله منهم}"**[٢]. **ابن هشام: "وأمّا {فيسخرون} فالحق أنه معطوف على {يلمزون} وليس بخبر"**[٣].

**التحليل:**

وقع الخلاف في هذا الموضع في بابين مختلفين هما: الابتداء والتوابع، وقد انفرد العكبريّ برأيه، إذ ذهب إلى أنّ (يسخرون) خبر المبتدأ (الذين يلمزون)، وذهب الباقون إلى أنّ(يسخرون) معطوف على(يلمزون).

العكبريّ على أنّ خبر (الذين) فيه وجهان[٤]: أحدهما –وهو ما يعنينا– جملة

(١) انظر: الطبري، "تفسير الطبري"، ١٤٢:٤.

(٢) انظر: العكبري، "التبيان"، ٦٥٢:٢.

(٣) انظر: ابن هشام، "حواشي ابن هشام"، ٢٢٨.

(٤) والآخر: أن الخبر جملة (سخر الله منهم) وجوز على هذا المعنى نصب (الذين يلمزون) بفعل محذوف يفسره قوله تعالى(سخِر).

(فيسخرون)، ودخلت الفاء لما في الاسم الموصول (الذين) من الشّبه بالشرط، و(الذين لا يجدون) معطوف على (الذين يلمزون) أو على (المطّوعين) أو على (المؤمنين).

خالف جلُّ النحاة العكبريَّ في هذا الموضع ومنهم أبو جعفر النحاس[١]، فجملة (فيسخرون) معطوفة على (يلمزون)، وجملة (سخر الله منهم) هي الخبر؛ فالذين يلمزون ويسخرون.. سخِر الله منهم.

– ردّ ابن هشام رأي العكبريّ ونعته بالباطل وأنّ القول بالخبرية هو الحق، أمّا أبو حيان فقد استبعد قول العكبريّ من جهة المعنى[٢]؛ إذ يترتب عليه أن يكون الخبر كأنه مفهوم من المبتدأ؛ أي: الذين يلمزون المؤمنين يسخرون منهم، ألا ترى أنّ من عاب أحدًا أو غمزه فهو ساخرٌ منه، فهو نظير قولهم: سيد الجارية مالكها، وهو لا يجوز.

والذي أرى وجاهته هو رأي ابن هشام ومن معه؛ لسلامة المعنى، وانسجامه مع تفسير الآية، أمّا ما ذهب إليه العكبريّ فهو بعيد من جهة المعنى[٣]؛ لأن من عاب إنسانًا وغمزه عُلم أنه يسخر منه، فالخبر وافقه في معنى المبتدأ، والأصل أنّ الخبر هو مناط الفائدة وبمثابة الحكم على الخبر.

**٣– بين المفعول والظرف:**

﴿ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ البقرة: ١٠٨

(سواء)[٤] فَعَال من (سوء)، وسواء الشيء منتصفه، ومنه سواء الجبل: ذروته،

(١) انظر: النحاس، "إعراب القرآن"، ٣٧٧.

(٢) انظر: أبو حيان، "البحر المحيط"،٥:٤٦٩.

(٣) انظر: السمين، "الدر المصون"، ٦:٨٩.

(٤) انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، "لسان العرب". (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، ١٩٩٥م)، (س و ء)

والسبيل[١]: الطريق، والمعني[٢]: ومن يستبدل بالإيمان بالله ورسوله الكفرَ بالارتداد عن دينه، فقد حادَ عن منهج الطريق الواضح المسبول.

العكبريّ: "**{سواء} ظرف**"[٣].

ابن هشام: "**الذي يظهر أنّ {سواء} مفعول به، أي: أخطأ الطريق، لا أنه ضلّ في سواء السبيل**"[٤].

الخلاف في هذا الموضع محصور في باب المنصوبات؛ فالعكبريّ أعربه ظرفًا، على أساس أنّه ظرفٌ غير مختص، وابن هشام أعربه مفعولاً، على أساس أنه اسمٌ.

**التحليل:**

العكبريّ على أنّ (سواء) ظرفٌ، بمعنى: وسط السبيل وأعدله، وعليه قوله تعالى: ﴿فَٱطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ الصافات: ٥.

ابن هشام رجّح أنّه مفعول به للفعل المتعدي (ضلّ)؛ فهو اسمٌ وليس بظرف.

ويظهر لي أنّ كثيرًا من المعربين على القول بالمفعولية، وإنْ لم يصرّحوا بها؛ يفهم هذا من توصيفهم لـ(سواء) بأنه اسمٌ؛ فالفراء (ت٢٠٧هـ) على أنّه اسمٌ معناه (قصد)[٥]، وأبو جعفر النحاس على أنّه اسمٌ[٦]؛ ولذا أعربه مبتدأً في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ

(١) انظر: ابن منظور، "لسان العرب"، (س ب ي)

(٢) انظر: الطبري، "تفسير الطبري"، ١:٣٣٩.

(٣) انظر: العكبري، "التبيان"، ١:١٠٤.

(٤) انظر: ابن هشام، "حواشي ابن هشام"، ٢١٢.

(٥) انظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، "معاني القرآن". تحقيق: أحمد يوسف بجاتي، ومحمد علي النجار، (بيروت: دار السرور)، ١:٧٣.

(٦) انظر: النحاس، "إعراب القرآن"، ١٩.

﴿كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ البقرة: ٦.

والزمخشري يُفهم من كلامه أنه مفعول(١)؛ فهو عنده اسم معناه: الاستواء، أي اسمٌ معناه المصدر، ولذا يُنعت به كما ينعت بالمصادر، وشاهد هذا قوله تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا﴾ آل عمران: ٦٤؛ فـ(سواء) كما ترى نعتٌ لـ(كلمة)، وبمثل قوله هذا قال أبو حيان(٢)، وزاد أنّه يكون بمعنى (مستوٍ) ولذا يتحمل الضمير –كالمشتق– في قولهم: مررتُ برجلٍ سواء هو والعدم.

والوجه عندي هو القول بالمفعولية، يقويه قول جلّ المعربين به، واتساقه من جهتي المعنى والصناعة؛ أعني وقوعه في المواقع النحوية المختلفة، أمّا قول العكبريّ فيضعفه أنّ الظرف قائم في الأساس على معنى (في)، ولا يستقيم هذا في التركيب محل البحث، فلا يتصور أن التقدير ضلّ في سواء السبيل، ولا أعلم أنّ (ضلّ) أُستعمل متعديًا بـ(في) في الذكر الحكيم، زدْ على هذا انفراد العكبريّ به.

**٤– بين الظرف والمصدر:**

﴿قُل لَّكُم مِّيعَادُ يَوۡمٖ لَّا تَسۡتَـٔۡخِرُونَ عَنۡهُ سَاعَةٗ وَلَا تَسۡتَقۡدِمُونَ﴾ سبأ: ٣٠.

الميعاد: الأجل، والمعنى(٣): قل يا محمد لمن يسألونك عن العذاب: (متى هذا الوعد إنْ كنتم صادقين): لكم ميعاد يوم لا تستأخرون عنه ساعةً للتوبة ولا تستقدمون عنه بالعذاب. ويُطلق الميعاد على الوعد، ويكون في الخير، وعلى الوعيد، ويكون في الشر غالبًا.

(١) انظر: الزمخشري، "الكشاف"، ١:٤١.

(٢) انظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ١:٧٠.

(٣) انظر: الطبري، "تفسير الطبري"، ٦:٢٢٤.

العكبريّ: "**{ميعاد يوم} هو مصدر مضاف إلى الظرف**"(١).

ابن هشام: "**جوز الزمخشري بأنّ(الميعاد) ظرف للوعيد زمان أو مكان، وأنّ المراد هنا الزمان؛ بدليل قراءة بعضهم**(٢): **ميعادٌ يومٌ بتنوينهما ورفعهما. ويردُّ قولَ أبي البقاء أنّ (مفعالاً) ليس من أوزان المصادر، واختار أبو حيان أنه اسمٌ بمعنى المصدر، وأنّ التقدير: ميعاد ميعاد يومٍ**"(٣).

**التحليل:**

لا أعلم خلافًا بين النحاة في أنّ(ميعاد) مبتدأ مؤخر و(لكم) خبر مقدم، على قراءة الجمهور(٤) برفع (ميعاد) وجرّ (يوم)، بيد أنّ الخلاف وقع بينهم في تصنيف هذا الموضع بين بابي الظرف والمصدر؛ فالعكبريّ على أنّ (ميعاد) مصدر مضاف إلى الظرف (يوم)، ويجوز عنده أن تعود هاء (عنه) إلى المصدر(ميعاد) أو الظرف (يوم)، وجملة (لا تستقدمون) نعت لما عاد عليه الضمير منهما.

وابن هشام على أنه ظرف زمان غير مختص مثل (يوم) و(ليلة) ونحوهما؛ موافقًا الزمخشريّ.

والزمخشريّ على أنّ(٥) الميعاد ظرفٌ للوعد من زمان أو مكان، وهو ظرف للزمان

---

(١) انظر: العكبري، "التبيان"،٢:١٠٩٦.

(٢) قراءة ابن عبلة واليزيدي بتنوينهما منصوبين، وأجاز النحاة تنوينهما مرفوعين، انظر: أبا القاسم الهذلي، يوسف بن علي، "الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها". تحقيق: جمال الشايب، (ط١، الإمارات العربية المتحدة: مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧م)، ص٦٢٣؛ أبو حيان، "البحر المحيط"، ٨:٥٥٠؛ الشوكاني، محمد بن علي، "فتح القدير". (ط١، دمشق: دار ابن كثير، ١٤١٤هـ)، ٤:٣٧٦.

(٣) انظر: ابن هشام، "حواشي ابن هشام"، ٢٧٦.

(٤) انظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ٨:٥٥٠.

(٥) انظر: الزمخشري، "الكشاف"، ٢٢:٨٧٤.

في هذا الموضع، مضاف إلى الظرف (يوم)، إضافة تبيين كما في قولهم: سحقُ ثوبٍ وبعيرُ سانيةٍ، واستدل على الظرفية الزمانية بقراءة (ميعادٌ يومٌ) [١] برفعهما منونين؛ على إبدال (يوم) من(ميعاد).

وردّ أبو حيان استدلال الزمخشري هذا بقوله[٢]: إنّه لا يتعين ما قاله، لاحتمال أنْ يكون (يوم) بدلاً على تقدير محذوف؛ أي: قل لكم ميعاد ميعاد يومٍ، فحُذف (ميعاد) الأولى وأقيمت الثانية مقامها وأُعربت إعرابها.

ردّ ابن هشام قول العكبريّ بالمصدرية بأن ميعاد (مِفْعَال) من الوعد، وهذا الوزن ليس من بين أوزان المصادر.

وفي المسألة قولٌ ثالث ذهب إليه أبو حيان، مفاده[٣]: أن (ميعاد) اسم على وزن (مفعال) أُستعمل بمعنى المصدر، أي: قل: لكم وعد يوم وتنجيزه، يؤيده عنده أنّ المعنى وفقه على التهديد مطابقٌ لمجيء السؤال على سبيل الإنكار والتعنت[٤].

الفراء أشار إلى الظرفية[٥]، وأبو جعفر النحاس نقل[٦] عن النحاة تجويزهم الاسمية والظرفية في (ميعاد)، أما السمين الحلبي فقد ذكر[٧] وجهي المصدرية والإسمية، ثمّ وصف القول بالمصدرية بأنّه هو الظاهر، محتجًا بقول أبي عبيدة (ت ٢١٠هـ): الوعد والوعيد

(١) القراءة معزوة لابن أبي عبلة واليزيدي في: أبي حيان، "البحر المحيط"، ٨:٥٥١.
(٢) انظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ٨:٥٥٠.
(٣) انظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ٨:٥٥٠.
(٤) انظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ٨:٥٥١.
(٥) انظر: الفراء، "معاني القرآن"، ٢:٣٦٢.
(٦) انظر: النحاس، "إعراب القرآن"، ٧٩٣.
(٧) انظر: السمين، الدرّ المصون، ٩:٨٨.

والميعاد بمعنًى[١].

والظاهر أنّ القول بالظرفية الزمانية قويّ؛ لاتساقه من جهتي المعنى والصناعة، ولذا قال به جلّ المعربين، بيد أني لم أقف على ما يقطع باستعماله ظرفًا منصوبًا، أمّا القول بالدلالة على الظرفية فغير ظاهرٍ؛ بدليل أنّ الوعد والوعيد اسمان، وإنما الكلام على المعنى.

ويُضعف القول بالمصدرية ضعفه من جهة الصناعة؛ حيث إنّ (مفعالاً) ليس من بين أوزان المصادر كما سلف.

الوجه هو القول بالاسمية؛ لاتساقه معنًى وصناعةً واستعمالاً، ومن الشواهد على استعماله اسمًا قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ﴾ آل عمران: ٩.

**٥– بين الحال والنعت:**

﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾ الحجر: ٤.

الكتاب المعلوم هو الأجل المؤقت، والمعنى[٢]: ما أهلكنا من أهل قرية من القرى الماضية التي أهلكنا أهلها بكفرهم، إلا ولها أجل مؤقت ومدة معلومة لا نهلكهم حتى يبلغوها.

العكبريّ: **"{إلا ولها كتاب} الجملة نعت لـ {قرية} كقولك: (ما لقيت رجلاً) إلا عالمًا"**[٣]

ابن هشام: **"بل حال، وكذا جزم به النحاس وقال: يجوز سقوط الواو في غير القرآن ... وأما إذا كانت الحالية التالية لحرف الاستثناء مصدرة بفعل ماضٍ، فالواو ممتنعة، نحو {إلا كانوا به يستهزءون}** الحجر: ١١، **وسينصّ أبو البقاء في قفا**

(١) انظر: أبا عبيدة؛ معمر بن المثنى، "مجاز القرآن". تحقيق: فؤاد سزكين، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٣٧٤هـ)، ٢:١٤٩.

(٢) انظر: الطبري، "تفسير الطبري"،٤:٤٦٨؛ وأبو حيان، "البحر المحيط"، ٤:٤٦٦.

(٣) انظر: العكبري، "التبيان"، ٢:٧٧٧.

**هذه الورقة على الحالية في قوله تعالى:** ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿١١﴾﴾ الحجر: ١١

**ولا يذكر غيرها، فهذا عجيب"**(١)

انحصر الخلاف ههنا في موضع الجملة الإسمية (ولها كتاب) بين الحال والنعت، فالعكبري على الوصفية، وابن هشام إلى الحالية مال.

**التحليل:**

العكبري تبع الزمخشري(٢) في إعراب هذا الموضع؛ فالجملة في موضع جرّ نعت لـ(قرية)؛ نعت تأكيد، والواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف.

ابن هشام تبع أبا جعفر النحاس وأبا حيان؛ ويرون أن الواو حالية والجملة بعدها في موضع نصب حال من (قرية)؛ حال لازمة.

يظهر لي أن الزمخشريّ والعكبريّ تمسّكا ابتداءً بالقول بالوصفية استنادًا إلى دليل صناعيّ وهو: تنكير (قرية)، وقد تقرر في الدرس النحويّ أنّ الجملة الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها إنْ كانت مرتبطة بنكرة محضة(٣) فهي صفة لها.

ومع قوة هذا الأساس الذي بنوا عليه قولهم، فإنّ القول بالوصفية ههنا يعتوره الضعف من جهتين: **الأولى**: توسط الواو بين الصفة جملة (ولها كتاب) والموصوف (قرية)، ومعلوم أنّ الصفة والموصوف تابع ومتبوع والأصل عدم الفصل بينهما.

ولم يغب هذا الأمر عن الزمخشريّ؛ فذكر أنّه مخالف للقياس، يقول: "والقياس ألا

(١) انظر: "حواشي ابن هشام"، ٢٣٨.

(٢) انظر: الزمخشري، "الكشاف"، ١٤:٥٥٨.

(٣) انظر: ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩١م)، ٤٩٢.

يتوسط الواو بينهما كما في قوله تعالى":﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ الشعراء: ٢٠٨، حيث وقعت جملة (لها منذرون) في محل جرّ نعت لـ(قرية) على الأصل دون أن تفصل بينهما الواو، ثمّ علل توسط الواو ههنا بقوله: "وإنّما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف"، ونظّر لهذا بقولهم في الحال: جاءني زيدٌ عليه ثوبٌ، وعليه ثوبٌ[(١)].

وأدرك العكبريّ هذه الإشكالية، فحاول دعم ما ذهب إليه بطريقتين: أولاهما: تقديم النظير، وهو قول القائل: ما لقيتُ رجلاً إلا عالمًا، الثانية: تقديم مسوغ لوجود الواو بين الصفة والموصوف؛ وهو:١– أنّ صورة الجملة[(٢)] واحدة في الصفة والحال، يقول في أثناء معالجته لقوله تعالى: ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾ البقرة: ٢١٦، "وساغ دخول الواو؛ لما كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالاً"[(٣)].

والذي يظهر لي أنّ هذه الحجج التي ساقاها لا ترقى إلى مستوى الدليل العلميّ المحكم؛ فاحتجاجهم بدخول الواو في جملة الحال ليس بشيء، لاختلاف التركيبين: تركيب النعت عن تركيب الحال، وما يسوغ في أحدهما قد لا يسوغ في الآخر، كما أنّ احتجاجهم بالنظير غير موفق؛ فهو قول مصنوع لا يمكن الركون إليه، ويضعفه احتمال أن يكون على تقدير: إلا رجل عالم، وأما تعليلهم دخول الواو لتأكيد اللصوق فعجيب! إذ كيف تؤكد الواو لصوق النعت بالمنعوت وهي حرفٌ فاصلٌ بينهما!؟

**الثانية:** توسط (إلا) الاستثنائية بين النعت والمنعوت؛ فقد بنوا قولهم على أساس لا يثبت، وهو جواز وقوع الصفة بعد (إلا) الاستثنائية، وهو أمر لا يدعمه نقل ولا قياس، بل المعهود في الدرس النحويّ هو: امتناع دخول الواو في جملة الحال التالية لحرف الاستثناء إذا كان فعلها ماضٍ كما في قوله تعالى:﴿وَمَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ

(١) انظر: الزمخشري، "الكشاف"، ١٤:٥٥٨.

(٢) انظر: العكبري، "التبيان"، ٢:٧٧٧.

(٣) العكبري، "التبيان"، ١:١٧٣.

بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ الحجر١١ ، وقد أعرب(١) أبو البقاء العكبريّ جملة (كانوا به يستهزئون) حالاً مقررة من الضمير المفعول في (يأتيهم).

وقد ردّه النحاة؛ لضعفه، يقول الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) منبهًا إلى قبح الاعتراض بـ(إلا) الاستثنائية بين النعت والمنعوت: لا يفصل بين الصفة والموصوف بإلا، وأمّا نحو: ما جاءني رجلٌ إلا راكب، فعلى تقدير: إلا رجل راكب، وفيه قبحٌ بجعلك الصفة كالاسم(٢).

ونصّ أبو علي الفارسيّ (ت٣٧٧هـ) على عدم صحته، يقول: "تقول: ما مررت بأحدٍ إلا قائمًا، (قائمًا) حال، ولا تقول: إلا قائمٍ؛ لأنّ(إلا) لا تعترض بين الصفة والموصوف "(٣).

وعلق ابن العلج (من نحويي القرن السابع) على ما ذهب إليه الزمخشريّ من قوله في نحو: ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه: إنّ الجملة صفة لـ(أحد)(٤) علق بقوله: "إنّه مذهب لم يُعرف لبصريّ ولا كوفيّ، فلا يلتفت إليه، وقال: الصواب أن الجملة في الآية والمثال حالية"(٥).

(١) انظر: العكبري، "التبيان"، ٢:٧٧٧.

(٢) انظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ٤:٤٦٦.

(٣) الفارسي؛ أبو علي الفارسي، "المسائل البصريات". تحقيق: محمد الشاطر، (القاهرة: مطبعة المدني ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)، ٢:٨٤١.

(٤) انظر: الزمخشري، محمود بن عمر، "المفصل في علم اللغة". قدم له وراجعه: محمد عز الدين السعيدي، (ط١، بيروت: دار إحياء العلوم، ١٩٩٠م)، ٩١.

(٥) انظر قوله في: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". عناية: السيد محمد بدر الدين النعساني، (ط١، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٧٢هـ)، ١:٢٣٠.

وعبّر أبو حيان عن رفضه هذا القول بقوله: " وهذا الذي قاله الزمخشريّ وتبعه فيه أبو البقاء، لا نعلم أحدًا[١] قاله من النحويين"[٢].

أما السمين الحلبي فإنّه رجّح القول بالحالية، حيث قال عنه: "وهو الظاهر"[٣] ومع هذا وصف القول بالوصفية بالقوة من جهة القياس والنقل؛ فقوة القياس عنده في النواحي التالية: ١– أنّ الصفة كالحال في المعنى، وإنْ كان بينهما فروق من بعض الجهات.٢– أنّ الواو كما تدخل على جملة الحال تدخل على الواقعة صفةً. ٣– وجود النظير؛ يعني قوله تعالى:

﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ الشعراء: ٢٠٨ وقوة النقل عنده متمثلة في قراءة ﴿ إِلَّا لَهَا ﴾ بإسقاط الواو[٤].

القول بالحالية قال به ورجّحه جلّ النحاة منهم أبو جعفر النحاس الذي ذكره وحده[٥] ولم يذكر الوصفية، والرضي الإستراباذي (ت٦٨٦هـ) الذي نصّ على أنّ الواو للحال؛ لأنّ صاحب الحال عام[٦].

---

(١) سبق ابنُ جني الزمخشريَ وأبا البقا في تجويز زيادة الواو في خبر (كان) تشبيهًا له بالحال؛ وعليه قولهم: كنتَ ولا مال لك، وكان زيدٌ ولا أحد يعرفه؛ كما يقولون: جاء زيدٌ وعلى يده بازٌ. انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، "سر صناعة الإعراب". تحقيق: حسن هنداوي، (ط٢، دمشق: دار القلم، ١٩٩٣م)، ٢:٦٥٠.

(٢) انظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ٦:٤٦٦.

(٣) السمين، "الدر المصون"، ٧:١٤١.

(٤) القراءة معزوة لابن أبي عبلة في: أبي حيان، "البحر المحيط"، ٦:٤٤٦؛ والسمين، "الدر المصون"، ٧:١٤١.

(٥) انظر: النحاس، "إعراب القرآن"، ٤٨٦.

(٦) انظر: الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن، "شرح الرضي لكافية ابن الحاجب". تحقيق: =

ومع هذا فإنه لم يخل من إشكالٍ صناعيٍّ هو وقوع الحال من النكرة (قرية)، مع أنّ الأصل في صاحب الحال أنْ يكون معرفةً، غير أن للمجيء من النكرة مسوغات معتبرة(١).

الوجه عندي هو القول بالحالية؛ لضعف القول بالوصفية صناعةً كما مرّ؛ زدْ عليه اتساق المعنى مع القول بالحالية؛ فإن دلالة الواو على أن ما بعدها في الزمن سابقٌ لما قبلها، يتفق مع معنى أن الإهلاك لا يكون إلا بعد وجود الأجل المحدد، فهذا أنسب من القول بأن الإهلاك موصوف بوجود الأجل المحدد، يقوي هذا عندي القول الذي نسبه أبو حيان والسمين الحلبي للقاضي سعيد بن منذر ومفاده أنّ "هذه الواو هي التي تعطي أنّ الحالة التي بعدها في اللفظ هي في الزمن قبل الحالة التي قبل الواو"(٢).

**٦– بين المخصوص بالذم والبدل:**

﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ البقرة:

اشتروا ههنا بمعنى باعوا، والمعنى(٣): بئس الشيءُ باع اليهود به أنفسهم كفرُهم بالقرآن؛ بغيًا وحسدًا أنْ ينزل الله من فضله.

العكبريّ: "**{أنْ يكفروا} خبر مبتدأ محذوف، أي: هو أنْ يكفروا، وقيل: ...في**

---

حسن محمد الحفظي، (ط١، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٩٣م)، ٧٥١:٢:١.

(١) انظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، "حاشية شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك". تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (بيروت: دار التراث العربي)، ٢٥٦:٢؛ والكلام لمحمد محي الدين عبد الحميد.

(٢) انظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ٤٤٦:٦؛ السمين، "الدر المصون"، ١٤٣:٧.

(٣) انظر: الطبري، "تفسير الطبري"، ٢٩٢:١.

**موضع جرّ بدلاً من الهاء في {به}، وقيل: هو مبتدأ و(بئس) وما بعدها خبر عنه"**[١]

ابن هشام: **"و"{أنْ يكفروا} على الوجوه المذكورة فيه نظر، بل يتعيَّن كونه المخصوص"**[٢]

يبدو الخلاف في هذه المسألة واسعًا، غير أنه في واقع الأمر لم يخرج عن بابين هما الابتداء والبدل، وخرج من هذين البابين ثلاثة وجوه في إعراب المصدر المؤول من (أن يكفروا).

أبو البقاء على أنّ المصدر المؤول في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: بئسما اشتروا به أنفسهم هو أنْ يكفروا ....، ثمّ ذكر فيها وجهين آخرين ساقهما النحاة فيه؛ وهما: ١– الرفع على أنه مبتدأ مؤخر، خبره جملة (بئسما اشتروا) ٢– الجر على أنّه بدل من الهاء في (به).

أمّا ابن هشام فالمصدر المؤول عنده في محل رفع على أنّه مخصوص بالذم، على وجه التعيين.

**التحليل:**

ابن هشام يتفق مع أبي البقاء في وجه الرفع، ويختلف معه في وجه الجرّ؛ فهو لا يلتفت للقول بأنّ المصدر المؤول في محل جرّ بدل من الهاء في (به).

وأغلب النحاة تقبل القولين، ومنهم:

الفراء جوّز في موضع المصدر المؤول وجهين[٣]: أولهما: الجرّ على أنه بدلٌ من الهاء في (به)، كأنه قيل: اشتروا أنفسهم بالكفر، الثاني: الرفع على أنها مخصوص بالذم.

(١) انظر: العكبري، "التبيان"، ١:٩١.

(٢) انظر: ابن هشام، "حواشي ابن هشام"، ١٩٦.

(٣) انظر: الفراء، "معاني القرآن"، ١:٥٦.

أبو جعفر النحاس جوّز أنه على القول بالبدليّة[١]؛ من الهاء في (به)، ولم يتعرض لوجه الرفع.

الزمخشري جوّز أنّه مخصوص بالذم[٢]، و(ما) نكرة منصوبة مفسرة لفاعل (بئس) أي: بئس شيئًا اشتروا به أنفسهم أنْ يكفروا...

أبو حيان على أنّه مخصوص بالذم في محل رفع[٣]، وذكر الوجهين المحتملين فيه؛ وهما: أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ مؤخر خبره جملة (بئسما).

المنهج العلمي ههنا يقتضي الوقوف على توصيف التركيب السابق لجملة (أن يكفروا)؛ لأن الخلاف فيها منشؤه الخلاف في إعراب (بئسما اشتروا) أعني التوصيف النحوي لـ(ما) الداخلة على فعل الذمّ (بئس) وجملة (اشتروا)، ومما يجدر ذكره هنا أن وجوه إعراب جملة (اشتروا) مترتبة أيضًا على اختلافهم في إعراب (ما)[٤]؛ وذلك على النحو التالي:

(١) انظر: النحاس، "إعراب القرآن"، ١:٥٤.

(٢) انظر الزمخشري، "الكشاف"، ١:٨٦.

(٣) انظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ١:٤٨٩.

(٤) انظر: سيبويه، عمرو بن عثمان، "الكتاب". تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨م)، ١:٤٧٦؛ والفراء، "معاني القرآن"، ١:٥٦؛ والأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، "معاني القرآن". تحقيق: عبد الأمير محمد، (ط٥، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٥م)، ١:٣٢٢؛ وأبو حيان، "البحر المحيط"، ١:٤٨٩؛ والسمين، "الدر المصون"، ١:٥٠٨.

| | وجوه إعراب (ما) | الوجوه الواردة في جملة (اشتروا) | التقدير |
|---|---|---|---|
| ١ | (ما) نكرة موصوفة مبنية في محل نصب على التمييز وفاعل (بئس) ضمير مستتر تقديره (هو) مفسر بـ(ما) | في موضع نصب نعت لـ(ما) | بئس هو شيئًا اشتروا به أنفسهم |
| ٢ | | في موضع رفع نعت للمخصوص بالذم المحذوف (شيءٌ) | بئس شيئًا شيءٌ اشتروا به أنفسهم |
| ٣ | (ما) معرفة ناقصة بمعنى (الذي) | صلة الموصول (ما) لا محل لها من الإعراب | بئس الذي اشتروا به أنفسهم |
| ٤ | (ما) معرفة تامة في محل رفع فاعل | في موضع رفع نعت لـ(ما) | بئس الشيء شيء اشتروا به أنفسهم |

وبناءً على تعدد وجوه إعراب جملة (اشتروا)، كان الخلاف في إعراب جملة (أن يكفروا)؛ على النحو التالي:

| | توجيه جملة اشتروا | توجيه جملة (أن يكفروا) | التقدير |
|---|---|---|---|
| ١ | في موضع نصب نعت لـ(ما) | مخصوص بالذّم/مبتدأ | بئس هو شيئًا اشتروا به أنفسهم كفرُهم |
| ٢ | في موضع رفع نعت للمخصوص بالذم المحذوف (شيءٌ) | بدل من المخصوص بالذم المحذوف أو خبر مبتدأ محذوف | بئس شيئًا شيءٌ اشتروا به أنفسهم كفرُهم<br>بئس شيئًا شيءٌ اشتروا به أنفسهم هو أنْ يكفروا |
| ٣ | صلة الموصول (ما) لا محل لها من الإعراب | مخصوص بالذّم/خبر مبتدأ محذوف | بئس الذي اشتروا به أنفسهم هو أنْ يكفروا |
| ٤ | في موضع رفع نعت لـ(ما) | الجرّ على أنه بدلٌ من الهاء في (به) | بئس الشيء شيء اشتروا به أنفسهم كفرُهم |

ومع أنّ الوجهين سائغان معنًى وصناعةً، فإنّ الوجه عندي هو الجرّ على البدلية لحمله كلام المولى تبارك وتعالى على الظاهر دون تكلف القول بالحذف والتقدير، أو التقديم والتأخير.

**٧– بين العطف والاستئناف:**

﴿ قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَأَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ

﴿وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ البقرة: ٣٣

المعنى[١]: أعلمُ –مع علمي غيب السموات والأرض– ما تظهرونه بألسنتكم وما كنتم تخفونه في أنفسكم؛ فلا يخفى عليّ شيءٌ من سرائركم وعلانيتكم.

العكبريّ: **"{وأعلم ما تبدون} مستأنف"**[٢]

ابن هشام: **"ويجوز أنْ لا تكون مستأنفة، ولا محكية في موضع نصب، بل معطوفة على خبر (إنَّ)، فتكون في موضع رفع"**[٣]

الخلاف هنا مجاله محل جملة (وأعلم ما تبدون) على قولين: أحدهما: أنّ لها موضع من الإعراب؟ والآخر: أنها مستأنفة فلا موضع لها، وهذا من الناحية الصناعية مترتبٌ على نوع الواو؛ فإن كانت عاطفة فالأول، وإنْ كانت استئنافية فالثاني.

**التحليل:**

العكبريّ على أنّ الجملة مستأنفة؛ فالواو استئنافية، والجملة لا موضع لها من الإعراب، وجوّز أن تكون محكيةً فتكون في محل نصب.

ابن هشام ذهب إلى أنّه يجوز ألا تكون مستأنفة ولا محكية؛ بل هي معطوفة على (إنّ) وهو (أعلم غيب السماوات والأرض)؛ فهي في محل نصب والواو عاطفة.

وبالعطف أيضًا قال أبو جعفر النحاس[٤]، وأبو حيان الأندلسيّ[٥]، ورجحه السمين الحلبي[٦] (ت٧٥٦هـ)، ويبدو العكبريّ منفردًا بالقول بالاستئناف.

(١) انظر: الطبري، "تفسير الطبري"،١:١٧١.

(٢) انظر: العكبري، "التبيان"، ١:٥٠.

(٣) انظر: ابن هشام، "حواشي ابن هشام"، ١٢٨.

(٤) انظر: النحاس، "إعراب القرآن"، ٣٤.

(٥) انظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ١:٢٤٣.

(٦) انظر السمين، "الدر المصون"، ١:٢٧٠.

المنهج العلمي هنا يقتضي تبيّن الفرق بين أسلوبي العطف والاستئناف؛ فالواو العاطفة تشرك ما بعدها في حكم ما قبلها معنًى وإعرابًا، وأما الواو الاستئنافية فتقطع ما بعدها عن حكم ما قبلها إعرابًا ومعنًى، ومن شواهدها قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ۖ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ ﴾ الأنعام:٢؛ فـ(أجلاً) منصوبةً قبلها و(أجلٌ) مرفوعةً بعدها.

والذي يظهر لي أن الاستئناف يحسن حيث أريدت المغايرة؛ مغايرة ما بعدها لما قبلها حكمًا كما في آية الأنعام، وأمّا العاطفة فتكون حيث أريد تبعية ما بعدها لحكم ما قبلها؛ وعليه فإن الوجه عندي هو ما ذهب إليه ابن هشام ومَن معه، يؤيده عندي قول الطبري السالف الذكر في تفسير الآية: أعلم –مع علمي غيب السماوات والأرض– ما تظهرونه.. الخ، واتحاد الفعل وهو (أعلم) في جملتي العطف.

**٨– بين النعت وعطف البيان:**

﴿ إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِهِۦٓ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا سَـَٔاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ﴿٧﴾ ﴾ النمل:٧

الشهاب: الشعلة، والقبس: النار المقبوسة، والمعنى[١] يدور حول قول موسى عليه السلام لأهله وهو في مسيره من مدين لمصر، وكان الطريق قد اشتبه عليه مع شدة البرد: إني أبصرت نارًا، فامكثوا مكانكم، سآتيكم بخبر من موقد النار يدلنا على الطريق، أو أستصحب من النار ما تدفؤون به.

العكبريّ: "**{بشهابٍ قبسٍ} الإضافة من باب (ثوب خزٍّ)؛ لأنّ الشهاب نوع من القبس، أي: المقبوس، والتنوين على الصفة**"[٢]. ابن هشام: "**قوله: "على**

(١) انظر: الطبري، " تفسير الطبري"، ٥:٥٤٧؛ وأبو حيان، "البحر المحيط"، ٨:٢١٠.

(٢) انظر: العكبري، "التبيان"، ٢:١٠٠٤.

**الصفة": بقي عليه: أو عطف البيان، وهو الظاهر "**[١]

**التحليل:**

ثمة قراءتان سبعيتان في قوله عزّ من قائل (شهاب قبس) إحداهما: (شهابٍ قبسٍ)[٢] بجرهما مع التنوين–وهي القراءة المعنية هنا– والأخرى: (شهابِ قبسٍ)[٣] بجر الأول دون تنوين والثانية مع التنوين على الإضافة.

اختلف في التوصيف النحوي لـ(شهابٍ قبسٍ) على القراءة الأولى على ثلاثة أجه هي: ١– البدل٢–النعت٣–عطف البيان؛ هذا مع وحدة الباب النحوي وهو باب التوابع، ووحدة الحكم الإعرابي وهو الجرّ.

العكبريّ على أن (قبس) نعت لـ(شهاب)؛ والقبس بمعنى مقبوس، فهي (فَعَل) بمعنى (مفعول)، أي: شعلة مقبوسة، ونظيره: القَبض بمعنى مقبوض، والنّقض بمعنى منقوض.

وابن هشام الظاهر عنده أنّ (قبس) عطف بيان من (شهاب).

وجوز الأخفش البدلية مع التنوين[٤]، والإضافة مع عدمه، ووصف الوجهين

(١) انظر: ابن هشام، "حواشي ابن هشام"، ٢٧١.

(٢) القراءة معزوة لعاصم وحمزة والكسائي في ابن مجاهد؛ أبو بكر أحمد بن موسى، "السبعة في القراءات"، ت: شوقي ضيف، (ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م)، ٤٧٨؛ ولعاصم والأعمش في: الفراء، "معاني القرآن"، ٢٨٦:٢؛ ولعامة قراء المدينة والبصرة في الطبري، "تفسير الطبري"، ٤٥٧:٥؛ وللكوفيين في: الثعلبي؛ أبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم، "الكشف والبيان في تفسير القرآن. تحقيق: سيد كسروي حسن، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤م)، ١٥٤:٢؛ وأبي حيان، "البحر المحيط"، ٢١٠:٨.

(٣) القراءة معزوة لابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر في ابن مجاهد، "السبعة"، ٤٧٨؛ والنحاس، "إعراب القرآن"، ٦٩٢، وأبي حيان، "البحر المحيط"، ٢١٠:٨.

(٤) انظر: الأخفش، "معاني القرآن"، ٦٤٧:٢.

بالحسن.

أبو جعفر النحاس على أنّ (قبس) بدلٌ من (شهاب)[١]، وجوّز الزمخشري البدلية والنعت[٢]، وكذلك فعل أبو حيان[٣].

الوجه عندي هو ما ذهب إليه العكبريّ رحمه الله، ومع اتساق الوجوه الثلاثة من حيث المعنى، أرى أنّ القول بالنعت أوفقها صناعةً؛ من حيث مجيء النعت على الأصل فهو مشتق أو مؤول بمشتق، بخلاف عطف البيان فإنّ الأصل فيه الجمود كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ﴾ المائدة: ٩٥، يؤيد هذا عندي استعماله نعتًا على وزن (مفعول) في كلام العرب؛ ومنه قول الشاعر:

وقد أضاء سهيلٌ بعدما هجعوا  كأنه ضرمٌ بالكفِّ مقبوسُ[٤]

(١) انظر: النحاس، "إعراب القرآن"، ٦٩٢.

(٢) انظر الزمخشري، "الكشاف"، ١٩:٧٧٦.

(٣) انظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ٨:٢١٠.

(٤) البيت للمتلمس في الشنقيطي، محمد محمود، "ديوان الهذليين". (مصر: الدار القومية للطباعة، ١٩٦٥م)، ١:١٢٩؛ وأبي زيد، محمد بن الخطاب القرشي، "جمهرة أشعار العرب". تحقيق: علي محمد البجادي، (مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٧م)، ٤٤٥، وابن قتيبة؛ أبي مسلم عبد الله بن محمد، "غريب الحديث"، تحقيق: عبد الله الجبوري، (ط١، بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ)، ٢:٦٣٥.

## المبحث الثاني: الخلاف في الحروف والأدوات

**١– (أنْ) بين الإعمال والإهمال:**

﴿أَن لَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۖ إِنَّنِيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ أَلِيمٖ﴾ هود: ٢٦

المعنى(١): أنّ القرآن الكريم كتابٌ أحكم الله آياته من الخلل والباطل والدجل، ثمّ فصلها بتمييز الحقّ عن الباطل، وهو حكيم بتدبير الأمور خبيرٌ بما تؤول إليه عواقبها؛ فصلها بأنْ لا تعبدوا إلا الله وحده لا شريك له وتخلعوا الآلهة والأنداد.

العكبريّ: "**في (أنْ) ثلاثة أوجه: أحدها: هي المخففة من الثقيلة، والثاني: أنها الناصبة للفعل؛ وعلى الوجهين موضعها الرفع**"(٢)

ابن هشام: "**في الوجه الأول نظرٌ؛ لأنَّ (لا) حينئذ ناهية والفعل مجزوم، فيلزم وقوع الجملة الطلبية خبرًا عن اسم (أنْ) وعن ضمير الشأن، وهما ممتنعان. لا يخبر عن ضمير الشأن إلا بجملة خبرية، ولا عن (أنّ) وأخواتها بجملة إلا وهي خبرية**"(٣)

دار الخلاف في هذا الموضع حول (أنْ) بين الإعمال والإهمال، فهذان خطان نتج عن الخلاف فيها ثلاثة أوجه إعرابية؛ يمكن بيانها على النحو التالي:

١– الإعمال ويتضمن وجهًا واحدًا من الإعراب وهو أن تكون (أنْ) هي المصدرية الناصبة للمضارع.

٢– الإهمال: يتضمن وجهين من الإعراب أولهما: أنها مخففةً من الثقيلة؛ فلا تعمل عند البصريين، وتعمل عند الكوفيين في الجملة الإسمية، وثانيهما: أنها مفسرة لا عمل لها.

(١) انظر: الطبري، "تفسير الطبري"، ٤:٢٥٣.

(٢) انظر: "التبيان"، ٢:٦٨٨.

(٣) انظر: ابن هشام، "حواشي ابن هشام"، ٢٣١.

ومن الجدير بالذكر ههنا أن ثمة قولاً رابعاً في إعراب (أنْ) ومدخولها وهو الرفع على البدلية من لفظ (آيات)[١]، وقد ضعفه أبو حيان، وقال إنّ من ذهب إليه بمعزل عن علم القرآن.

**التحليل:**

جوّز العكبريّ فيها الأوجه الثلاثة السالفة الذكر؛ وأحدها أن تكون مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، وخبرها جملة (لا تعبدوا) والثاني أن تكون المصدرية الناصبة للمضارع (تعبدوا)، وأجاز في المصدر المؤول من (أنْ) وما دخلت عليه — في هذين الوجهين– ثلاثة أجه إعرابية: ١–الرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف والتقدير: هي أنْ لا تعبدوا إلا الله، ٢– النصب على نزع الخافض، ٣– الجرّ بالباء والتقدير: بأنْ لا تعبدوا إلا الله، و(لا) ناهية، الثالث أن تكون تفسيرية، والمصدر المؤول لا محل له من الإعراب، و(لا) نافية.

ابن هشام يفهم من كلامه تجويز وجهي الناصبة والمفسرة، وضعّف الوجه الأول (المخففة)؛ قال عنه: فيه نظر؛ لأنه ممتنع من جهة الصناعة، حيث إنّ (لا) ناهية، و(تعبدوا) مجزوم بها، ويترتب على هذا وقوع الجملة الطلبية (لا تعبدوا) مجزومة خبرًا عن اسم (أنْ)، وهذا ممتنع، فلا يُخبر بجملة عن (أنّ) وأخواتها إلا وهي خبرية. وسبق الزمخشريُّ[٢] ابنَ هشام في تجويز وجهي الناصبة والمفسرة.

الفراء[٣] وأبو جعفر النحاس[٤] ذهبا إلى أنها المصدرية الناصبة وقد دخلت عليها الباء، أي بأن لا تعبدوا، أمّا أبو حيان الأندلسيّ[٥] فقد رجّح أنها مفسرة؛ استنادًا على

(١) انظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ٦:١٢٠؛ والسمين، "الدر المصون"، ٦:٢٨١.
(٢) انظر الزمخشري، "الكشاف"، ١٢:٤٨١.
(٣) انظر: الفراء، "معاني القرآن"، ٢:٣.
(٤) انظر: النحاس، "إعراب القرآن"، ٤١٠.
(٥) انظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ٦:١٢٠.

أمرين: **سلامة المعنى**، فإنّ مفهوم التفصيل الوارد في الآية يناسب مضمون (أن) المفسرة، **والأصلية** فإنّه لا يحتاج إلى تكلف الحذف، والتقدير عنده: لأنْ لا تعبدوا – أو بأنْ لا تعبدوا، والمصدر المؤول في محل نصب مفعول لأجله. وقد تبعه السمين الحلبي في ترجيح[١] هذا الوجه.

والوجه عندي هو ما ذهب إليه أبو حيان؛ لوجاهته من جهتي المعنى والصناعة.

**٢– (إنْ) بين التخفيف والشرط:**

﴿وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ إبراهيم: ٤٦

المكر ههنا: الشرك بالله والافتراء عليه، والمعنى[٢]: لقد أشرك الذين ظلموا أنفسهم بربهم وافتروا عليه، وعند الله علم شِركهم به وافترائهم، وهو معاقبهم على ذلك عقوبتهم التي هم أهلٌ لها، وما كان شركهم بالله وافتراؤهم عليه لتزول منه الجبال، لضعفه ووهنه، بل ما ضروا بذلك إلا أنفسهم.

العكبريّ: "... **فعلى هذا في (إنْ) وجهان: أحدهما: هي بمعنى (ما)؛ أي: ما كان مكرهم لإزالة الجبال...والثاني أنها مخففة من الثقيلة** "[٣]

ابن هشام: "**مقتضى كلام الزمخشري أنّ (إنْ) شرطية، فإنّه قال: (ومكتوب عند الله مكرهم، فهو مجازيهم عليه بمكرٍ هو أعظم منه، أو عند الله مكرهم الذي**

(١) انظر: السمين، "الدر المصون"، ٦:٢٨١.

(٢) انظر: الطبري، "تفسير الطبري". ٤:٤٦٢؛ والقرطبي، محمد بن أحمد، "الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان". تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٦م)،٩:٣٨١.

(٣) انظر: العكبري، "التبيان"، ٢:٧٧٣.

**يمكرهم به، وإنْ كان مكرهم لتزول منه الجبال، وإنْ عظُم وتفاقَمَ فكان بعد لإزالة الجبال) ثمَّ قال: (وقد جعلت (إنْ) نافيةً، واللام مؤكدة لها** مثل:﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ ﴾ البقرة: ١٤٣**على المعنى: ومحال أنْ تزول الجبال بمكرهم**(١))"(٢)

الخلاف في هذا الموضع واقعٌ في (إنْ) على ثلاثة أوجه هي:

١- النافية، والمعنى على تحقير مكرهم، أي(٣) أنّ مكرهم ما كان لتزول منه الشرائع والنبوءات وأقدار الله التي هي كالجبال في ثبوتها وقوتها.

٢- المخففة من الثقيلة، والمعنى على تعظيم مكرهم وشدته، أي(٤): وإنْ كان مكرهم شديدًا لتذهب به عظام الأمور.

٣- الشرطية، وجوابها محذوف والمعنى على تعظيم مكرهم، أي(٥)وإنْ كان مكرهم معدًّا لإزالة أشباه الجبال الرواسي وهي المعجزات والآيات.

**التحليل:**

المنهج العلميّ هنا يستلزم الوقوف على القراءات الواردة في قوله تعالى(لِتَزُولَ) وهي قراءتان: أحدهما: (لِتزولَ)(٦) بكسر اللام الأولى وفتح الثانية، والثانية(٧) (لَتزولُ)

(١) انظر: الزمخشري، "الكشاف"، ١٣:٥٥٦.

(٢) انظر: ابن هشام، "حواشي ابن هشام"، ٢٣٧.

(٣) نظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ٦:٤٥٤.

(٤) انظر: ابن عطية؛ عبد الحق بن غالب، "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز". (فاس: المجلس العلمي، ١٩٧٥م)، ٨:٢٦٤.

(٥) انظر: السمين، "الدر المصون"، ٧:١٢٦.

(٦) القراءة معزوة لجمهور السبعة في: ابن مجاهد، "السبعة"، ٣٦٣؛ والثعلبي، " الكشف والبيان في تفسير القرآن"، ٧٢؛ وأبي حيان، "البحر المحيط"، ٦:٤٥٤.

(٧) القراءة معزوة للكسائي في: ابن مجاهد، "السبعة"، ٣٦٣؛ والثعلبي، " الكشف والبيان في تفسير =

بفتح الأولى ورفع الثانية.

العكبريّ جوّز فيها وجهين – على القراءة الأولى– أولهما: أنها نافية معناها معنى (ما) النافية، والمعنى: ما كان مكرهم لإزالة الجبال. الثاني: أنها مخففة من الثقيلة، والمعنى: أنهم مكروا ليزيلوا ما هو كالجبال في الثبوت. أمّا على القراءة الثانية فهي مخففة من الثقيلة واللام للتوكيد.

ابن هشام سار على خطى الزمخشريّ، ومضمونه جواز وجهين أولهما الشرطية: وهذا الوجه لم يصرح به الزمخشريّ، بل ذكر ابن هشام: أنه مقتضى كلام الزمخشريّ؛ يعني قوله: "ومكتوبٌ عند الله مكرهم، فهو مجازيهم عليه بمكرٍ هو أعظم منه ... أو وعند الله مكرهم الذي يمكرهم به "﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ الثاني: أنّها نافية، واللام مؤكدة لها، ونظيرها قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ البقرة: ١٤٣

الفراء على أنّها نافية[١] لا غير، وكذلك أبو جعفر النحاس[٢]، وذكر في تقوية النفي أنّ الزجاج (ت٣١١هـ) كان يذهب[٣] إلى أنّ هذا الوجه جاء على كلام العرب؛ لأنهم يقولون: لو أنّك بلغت كذا ما وصلت إلى شيء، وإن كان لا تبلغه.

---

القرآن"، ٧٢؛ وأبي حيان، "البحر المحيط"، ٦:٤٥٤؛ وابن جني، أبي الفتح عثمان بن جني، "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها". تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦هـ)،١:٣٦٥.

(١) انظر: الفراء، "معاني القرآن"، ٢:٧٩.

(٢) انظر: النحاس، "إعراب القرآن"، ٤٨٣.

(٣) انظر: الزجاج؛ إبراهيم بن محمد، "معاني القرآن وإعرابه". تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، (القاهرة: دار الحديث، ١٩٩٤م)، ٣:١٦٧.

أبو حيان الأندلسيّ ذكر فيها الوجهين[1] اللذين ذكرهما العكبريّ: الأول أنها نافية، واستدّل على هذا الوجه بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه: (وما كان مكرهم) بـ(ما) النافية موضع (إنْ)، ويجوز في (كان) عنده أن تكون تامة، وخبرها محذوف أو جملة (تزول) على الخلاف المعهود بين البصريين والكوفيين في خبرها، وأنْ تكون ناقصة واللام لام الجحود. الثاني أنها مخففة من الثقيلة، و(كان) ناقصة.

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ الظاهر لدى أبي حيان أنّ زوال الجبال مجازٌ ضُرب مثلاً لمكر قريش وعظمه.

والوجه عندي هو أنها نافية لسلامته من الناحية الصناعية، وخلوه من تكلف الحذف والتقدير، مع وجود النظير القرآني، واتساقه مع تفسير الآية عند غير قليل من المفسرين، ومنهم الطبري(ت٣١٠هـ) الذي قال في تفسيره المذكور: وما كان مكرهم لتزول منه الجبال؛ فاستعمل (ما) موضع (إنْ).

**٣– (أفٍّ) بين اسم الفعل واسم الجملة:**

﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا ﴾ الإسراء: ٢٣

المعنى: إذا بلغ عندك والداك أو أحدهما الكبر، فلا تأفف من شيء تراه منهما مما يتأذى به الناس، بل اصبر واحتسب الأجر كما صبرا عليك في صغرك.

العكبري: "**(أفّ): اسم للفعل، ومعناه التضجر والكراهية، وقيل: هو اسم للجملة الخبرية، ومعناه ضجرت أو كرهت**"[2]. **ابن هشام: "المعروف أنه اسم فعل، لا للجملة، وأن الفعل مضارع لا ماض .....** "[3]

(١) انظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ٦:٤٥٤.

(٢) انظر: العكبري، "التبيان"، ٢:٨١٧.

(٣) انظر: ابن هشام، "حواشي ابن هشام"، ٢٤١.

(أفّ) كلمة تأفف وتضجر، اختلف فيها الرجلان رحمهما الله كما ترى على قولين: العكبري أورد فيها وجهين: اسم فعل واسم جملة، اتفق معه ابن هشام في الوجه الأول، وخالفه في الوجه الثاني، وأنكر أنْ يكون اسمًا للجملة مستندًا على ما تعارف عليه النحاة في بابه، كما خطأه في تقديره للجملة التي زعم بفعل ماضٍ هو ضجرتُ أو كرهتُ، والصحيح الذي استقر في الدرس النحوي أنه اسم فعل مضارع معناه: أتضجّر.

**التحليل:**

عند النظر في توصيف كلمة (أفّ) في الدرس النحوي نجد النحاة اختلفوا في توصيفها النظري على وجوه عديدة؛ فقدامى النحاة قدموا لها توصيفًا عامًا يفتقر للنضج، أمّا متأخروهم فقدموا لها توصيفًا نحويًا متكاملاً؛ هذا إجمالٌ دونك بيانه:

١- التوصيف اللغوي للكلمة دون تناول المضمون النحوي؛ كما عند الفراء فقد وصفها بأنها صوت لا يعرف معناه إلا بالنطق به[١].

٢- التوصيف العام؛ فالنحاس اكتفى بوصفها بأنها اسم[٢]، هكذا دون قيد.

٣- التوصيف النحوي، وهذا ظهر عند الزمخشري الذي ذهب إلى أنها اسم صوت[٣].

٤- التوصيف النحوي المتكامل؛ ومضمونها أنها اسم فعل مضارع معناه: أتضجر ونظيره (أوه)، وهو أكمل توصيف لها وقفت عليه، وهذا ظهر عند أبي حيان[٤] وابن هشام وكذلك السمين الحلبي[٥].

(١) انظر: الفراء، "معاني القرآن"، ٢:١٢١.

(٢) انظر: النحاس، "إعراب القرآن"، ٥١٨.

(٣) انظر: الزمخشري، "الكشاف"، ١٥:٥٩٤.

(٤) انظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ٦:٢٥.

(٥) انظر: السمين، "الدر المصون"، ٧:٣٤١.

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه ابن هشام هو القول الوجيه؛ لاتساقه في بابه مع مكونات الصناعة النحوية يقويه اتفاق كثير من النحاة عليه ومن بينهم العكبريّ، وأمّا الوجه الثاني الذي ذكره العكبريّ فلم يقل به غيره، زد على هذا عدم اتساقه مع معطيات الدرس النحوي.

**٤– (الباء) بين السببية والمقابلة:**

﴿ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١٠٨﴾ ﴾ البقرة: ١٠٨

المعنى[١]: ومن يستبدل الجحود بالله وآياته بالتصديق بالله وآياته فقد ضل سواء السبيل.

العكبري: "**وتكون الباء للسبب كقولنا: اشتريت الثوب بدرهم**"[٢]، وأنكر عليه ابن هشام هذا التوجيه قائلاً: "**ليست الباء في الآية ولا في المثال لمعنى السبب، وإنما هي للمقابلة، ثمّ لو صحّ معنى السببية لم يكن مفعولاً أي مفعولاً به، بل مفعولاً لأجله**"[٣]

**التحليل:**

جاء الفعل (يتبدّل) متعديًا إلى مفعولين: الأول (الكفر) تعدى إليه مباشرةّ، والثاني(الإيمان) تعدى إليه بوساطة الباء.

واختلف العكبري وابن هشام رحمهما الله في معنى الباء كما سلف على قولين هما السببية والمقابلة.

السببية والمقابلة من المعاني المقررة للباء كما تبيّن المدونات النحوية المعنية[٤]؛

(١) انظر: الطبري، "تفسير الطبري"، ١:٣٣٨.

(٢) انظر: العكبري، "التبيان"، ١:١٠٣.

(٣) انظر: ابن هشام، "حواشي ابن هشام"،٢١٢.

(٤) انظر: ابن هشام، "مغني البيب"، ١:١٠٤.

السببية مضمونها ترتب أمر على آخر كما في قوله تعالى: ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ ﴾ العنكبوت: ٤٠، أي: عاقبناهم بالريح والصيحة ...الخ بسبب ذنوبهم وهي استكبارهم في الأرض وصدهم عن سبيل الله(١)، والمقابلة هي الداخلة على الأعراض المتقابلة كما في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَى ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ ﴾ البقرة: ١٧٨.

فرّق ابن هشام بين المعنيين على نحو عملي، في نحو قوله تعالى: ﴿ ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾ النحل ٣٢، وقولهم: اشتريته بألف، وكافأت إحسانه بضعف، حيث يقول: "وإنما لم نقدرها باء السبب كما قالت المعتزلة، وكما قال الجميع في {لن يدخل أحدكم الجنةَ بعمله}(٢)؛ لأن المعطي بعوض قد يعطي مجانًا، وأما المسبب فلا يوجد دون السبب"(٣).

المفهوم من كلام الزمخشري أنه على المقابلة؛ حيث قال فسّر (من يتبدل..) بقوله: من ترك الثقة بالآيات المنزلة وشك فيها واقترح غيرها(٤)، ونصّ السمين الحلبي على أنّ الباء للعوض(٥).

وما ذهب إليه ابن هشام هو الوجه عندي؛ لاتساقه مع المعنى؛ أعني المقابلة بين

(١) انظر: الطبري، "تفسير الطبري"، ٦:٧٣، والسمين، "الدر المصون"، ٩:٢١.

(٢) الحديث رواه البخاري في "صحيحه"، كتاب المرضى، باب تمني المريض الموت، رقم (٥٦٧٣)، ورواه مسلم في "صحيحه"، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب لن يدخل أحدٌ الجنةَ بعمله، رقم (٢٨١٦).

(٣) انظر: ابن هشام، "مغني البيب"، ١:١١٠.

(٤) انظر: الزمخشري، "الكشاف"، ١:٩١.

(٥) انظر: السمين، "الدر المصون"، ٢:٦٥.

الكفر والإيمان، يقول ابن كثير (ت٤٤٧هـ) في تفسير الآية: من يشتري الكفر بالإيمان فقد ضلّ سواء السبيل[١]، ويقول أبو حيان: التبديل هنا أخذ الكفر بدل الإيمان[٢]، ونصّ على أنّ (يتبدّل) ههنا معناه (يستبدل) ونظيره (تعجّل) بمعنى (استعجل) ، وأما ما ذهب إليه العكبري فبعيدٌ معنًى وصناعةً، فالسببية غير ظاهرة ولا يمكن القول بها في الآية ولا في المثال الذي ساقه، ولم يقل به غيره، وردّه السمين الحلبيّ، وعلق على المثال الذي أورده وذُكر سابقًا بأنه محل نظر[٣].

**٥– (أو) بين الشك والإضراب:**

﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ البقرة: ٧٤

المخاطبون هنا هم كفار بني إسرائيل الذين كفروا بالبعث بعد الموت، وظلوا على كفرهم حتى بعد أنْ أحيا الله تعالى لهم القتيل فأخبرهم بقاتله وسبب القتل، **والمعنى**[٤]: ثم صلبت قلوبكم –بعد إذ رأيتم الحق وعرفتموه– عن الخضوع له؛ فقلوبكم كالحجارة صلابة ويبسًا وغلظةً أو أشد قسوةً منها.

العكبريّ: **"(أو) ها هناك(أو) في قوله: {كصيّب} و(أشدّ) معطوف على الكاف، تقديره: أو هي أشدّ"**[٥] البقرة:١٩، **وفي ذلك الموضع قال: إنّ في (أو) أربعة أوجه: ١– الشكّ٢–التخيير٣– الإباحة ٤– الإبهام**[٦].

(١) انظر ابن كثير؛ أبا الفداء إسماعيل، "تفسير القرآن العظيم". تحقيق: يوسف عبد الرحمن، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٩٩٢م)، ١:١٥٧.

(٢) انظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ١:٥٥٦.

(٣) انظر: السمين، "الدر المصون"، ٢:٦٥.

(٤) انظر: الطبري، "تفسير الطبري"، ١:٢٥٢.

(٥) انظر: العكبري، "التبيان"، ١:٧٩.

(٦) انظر: العكبري، "التبيان"، ١:٣٤.

ابن هشام: **"الظاهر فيها معنى(بل)، ويكون ترقيًا من وصفٍ إلى أبلغ منه"**[١].

ثمَّ اتفاق بين العكبريّ وابن هشام رحمهما الله على أنّ (أوْ) ههنا حرف عطف؛ و(أشدّ) معطوفة على موضع (كالحجارة) في محل رفع، أو(أشدّ) خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: فهي كالحجارة أو هي أشدّ قسوةً منها، بيد أنّهما اختلفا في معناها، اختلافًا واسعًا، وكذلك فعل النحاة السابقون واللاحقون؛ فالعكبريّ أجاز فيها أربعة معانٍ هي: ١-الشك،٢- الإباحة. ٣-التخيير، ٤- الإبهام. وابن هشام الظاهر عنده أنها بمعنى (بل) أي للإضراب.

**التحليل:**

المعاني التي أجازها العكبريّ كلها لها وجهٌ سائغٌ في العربية معتبرٌ في المعنى والتفسير، ولها نظائر في القرآن الكريم وفي كلام العرب؛ هذا إجمالٌ دونك بيانه:

١- الشك: وهو الأصل في باب معاني (أوْ) مضمونه: أنّكم أيها المخاطبون لو شاهدتم قسوة تلك القلوب لشككتم أهي كالحجارة أم أشد منها؟ فالشك متوجهٌ للمخاطبين، أمّا المولى جلّ في علاه فأخباره منزّهة عن الشك يقينًا، وهذ الوجه أعجب إلى ابن جرير الطبريّ[٢] رحمه الله من غيره من الوجوه؛ لأصالته في معاني (أوْ).

٢- الإباحة: ومضمون هذا الوجه أنّ السامع مباحٌ له تشبيه قلوبهم القاسية بالحجارة أو بما هو أشدّ منها كالحديد مثلاً، وهو قول الزجاج[٣]، ونظّر له بمثال من قبيل قولهم: (اطلب العلم من الحسن أو ابن سيرين)، وهو أيضًا

(١) انظر: ابن هشام، "حواشي ابن هشام"، ١٨٢.

(٢) انظر: الطبري، "تفسير الطبري"، ١:٢٣٥.

(٣) انظر: "معاني القرآن وإعرابه"، ١:١٦٥.

المفهوم من كلام الزمخشري[١].

٣–التخيير: فالسامع مخيرٌ بين تشبيه قلوبهم القاسية إمّا بالحجارة أو بما هو أشدّ منها؛ كأنه تعالى يقول للمخاطب: إنْ شئت فشبههم بالحجارة في قسوة قلوبهم، ولك أنْ تقول: هم أشدّ من الحجارة قسوةً، وهذا الوجه أجازه الطاهر ابن عاشور[٢] (ت١٣٩٣هـ) عطفًا على الخبر (كالحجارة)، والمعنى: فهي كالحجارة، أو هي أقوى منها. وبناءً على ما تقرر في الدرس النحويّ مِنْ أنّ الفرق بين الإباحة والتخيير يكمن في جواز الجمع بين الأمرين في الأول، وامتناعه والإلزام بأحدهما في الثاني، فيجوز تشبيه قلوبهم بالحجارة أو بما هو أشدّ في الوجه الثاني، ويتعين تشبيه القلوب بأحد الأمرين فقط في الوجه الثالث.

٤– الإبهام، ومضمونه: أنّ المولى تبارك وتعالى أبهم على المخاطبين في تشبيه قسوة قلوبهم بالحجارة أو بما هو أشدّ منها.

أمّا ابن هشام فقد نقل هذه المعاني عن العكبريّ، وأعرض عنها إلى معنى (بل) أعني الإضراب؛ والمعنى: أنّ قلوبهم في قسوتها كالحجارة بل تجاوزتها شدةً وصلابةً. وفحص هذا الوجه يستلزم الوقوف على الأمور التالية:

الأصل في معاني(بَلْ) الإضراب. والإضراب في باب (أوْ) ليس أصيلاً، بل مناط خلاف[٣] بين البصريين والكوفيين؛ فالكوفيون يجيزونه مطلقًا ودليلهم السماع من كلام المولى عزّ وجلّ ومن كلام العرب، والبصريون لا يجيزونه؛ تمسكًا بالأصل، ومنهم من أجازه بشرطين: تقدم النفي أو النهي، وإعادة العامل.

(١) انظر: الكشاف: ٨٣/١.

(٢) انظر: ابن عاشور؛ محمد الطاهر، "التحرير والتنوير". (ط١، تونس، دار التونسية للنشر، ١٩٨٤م)،١:٥٦٤.

(٣) انظر: الأنباري؛ عبد الرحمن بن محمد، "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين"، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (بيروت، دار الفكر، ١٩٨٢م)، ٢:٣٩٥.

ورد الإضراب في كلام العرب على وجهين: **أحدهما**: الإضراب الإبطالي؛ أي: الإعراض عما قبل (بل) إلى ما بعدها، ويكون عن خطأ أو نسيان، نحو: قابلت زيدًا بل بكرًا، وهذا الوجه يُنزّه عنه كلام المولى تبارك وتعالى، فلم يقع في القرآن. **الآخر**: الإضراب الانتقالي: ومضمونه الانتقال من معنًى إلى آخر أعلى منه، وهذا الوجه هو الذي قصده ابن هشام، وعبّر عنه بقوله:" ويكون ترقيًا من وصفٍ إلى أبلغ منه" ومعناه: أنّ قلوبهم القاسية كالحجارة بل هي أشدّ قسوةً منها. وهذا الوجه ورد في القرآن الكريم، فثمّ شواهد حُملت فيها (أوْ) على معنى (بل)، ومنها قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ الصافات: ١٤٧، فالمعنى: مائة ألف بل يزيدون(١)، وقد أنكر المانعون هذا الاستعمال وحملوا (أوْ) في هذا الموضع على التخيير أو الشك(٢).

والوجه عندي هو ما ذهب إليه ابن هشام، فمع وجاهة القولين معنًى وصناعةً، ومع أنّ الأقوال التي أجازها العكبري جاءت وفق الأصل في باب (أوْ)، يظهر لي أنّ قول ابن هشام أنسب لغرض التشنيع على أولئك القاسية قلوبهم، فهي ليست كالحجارة ــمع قساوتهاــ بل هي أشدّ قسوةً منها!

وممن وافق ابنَ هشام في هذا الوجه ابنُ عاشور(٣).

ومما يجدر ذكره ههنا أنّ ثمّ أقوالاً غير السالف ذكرها في معنى (أو)، منها على سبيل المثال:

١- معنى الواو، وهو ما ذهب إليه الأخفش(٤)، ونظّر له بنحو قولهم: نحن نأكل

(١) انظر: الفراء، "معاني القرآن"، ١:٧٢؛ الزجاج، "معاني القرآن وإعرابه"، ٢:٣١٤.

(٢) انظر: ابن جني، عثمان بن جني، "الخصائص". تحقيق، محمد علي النجار، (بيروت: دار الكتاب العربي): ٢/٤٦١.

(٣) انظر: ابن عاشور، "التحرير والتنوير"،١:٥٦٤.

(٤) انظر: الأخفش، "معاني القرآن"، ١:٢٨٥.

البرّ أو الشعير أو الأرز، وحُمل على هذا الوجه[1] قوله تعالى: ﴿ فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا ٢٤ ﴾ الإنسان: ٢٤

وهذا المعنى في (أوْ) مناط خلاف كمعنى (بل) فيها، وهو المفهوم من كلام أبي جعفر النحاس[2].

٢- التنويع؛ ومضمونه أنّ قلوبهم كأنّها على قسمين: قلوب كالحجارة قسوةً، وقلوب أشد قسوةً من الحجارة، فـ(أوْ) أفادت تنويع تلك القلوب إلى ما هو مشبهٌ بالحجارة، وإلى أشدّ منه. وهذا الوجه استحسنه أبو حيان الأندلسي[3].

(١) انظر: القرطبي، تفسير القرطبي"، ٢:٢٠٥.

(٢) انظر: النحاس، "إعراب القرآن"، ٤٩.

(٣) انظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ١:٤٢٣.

## المبحث الثالث: الخلاف في الحذف والتقدير

**١– تقدير المبتدأ:**

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴾ الحج: ٦٣

المعنى[١]:ألم تر يا محمد أنّ الله أنزل من السماء مطرًا، فتصبح الأرض مخضرةً بما ينبت فيها من النبات، وفي هذا دليلٌ على كمال قدرته جلّ في علاه، أي[٢]: من قدِر على هذا قدِر على إعادة الحياة بعد الموت.

العكبريّ: **"والتقدير: فهي، أي القصة، و(تصبح): الخبر"**[٣]

ابن هشام: **"لا محوج للتقدير"**[٤]

يدور الخلاف بينهما حول تركيب (فتصبح) بين قائل بتقدير مبتدأ بعد الفاء وهو الضمير المتصل (هي) وبين قائل بأن التركيب لا يتطلب هذا التقدير.

**التحليل:**

منشأ الخلاف بينهما يعود لتوصيفهما لجملة (فتصبح) فالعكبري على الاسمية، والفاء عاطفة عنده داخلة على جملة اسمية المبتدأ فيها محذوف تقديره (هي)، والخبر هو الجملة الفعلية (تصبح) أي: أنّ الله أنزل من السماء ماءً فهي تصبح مخضرة.

وابن هشام على الفعلية؛ والفاء عنده استئنافية داخلة على جملة فعلية استئنافية؛ وعليه فلا حاجة لتقدير مبتدأ في الكلام.

---

(١) انظر: الطبري، "تفسير الطبري"، ٥:٣٣٧.

(٢) انظر: القرطبي، "تفسير القرطبي"، ١٤:٤٤٠.

(٣) انظر: العكبري، "التبيان"، ٢:٩٤٧.

(٤) انظر: ابن هشام، "حواشي ابن هشام"، ٢٦٧.

والمتأمل يلحظ التباين بين (أنزل) و(تصبح) من حيث المضي والمضارعة، والتساؤل عن سبب مجيء (تصبح) مضارعًا لا ماضيًا حاضرٌ في الذهن، وجوابه[١]: إفادة بقاء أثر المطر زمنًا بعد زمن، ولا يتأتى هذا بلفظ (أصبحت).

ولا شك عندي في أن الوجه هو ما ذهب إليه ابن هشام من عدم الحاجة للتقدير، يقوي هذا عندي اتساقه معنًى وصناعةً نحوية، وأما القول بالتقدير فبعيد من جهتين: ١– افتراض أن الجملة اسمية تكلفٌ واضح وإعراضٌ عن الظاهر لا مسوغ له.٢–تقدير المبتدأ بضمير القصة (هي) لا يستقيم؛ من حيث إن ضمير القصة غرضه التأكيد والتعظيم، والقول بحذفه يفوت هذا الغرض الأصيل في بابه. ويضعفه عندي أيضًا انفراد العكبري به، فلا أعلم أحدًا من المفسرين أو النحاة قال به، فأكثر النحاة –المتقدمين منهم والمتأخرين– لم يذكروا التقدير أصلاً في أثناء معالجتهم هذا الموضع كالفراء[٢]وأبي جعفر النحاس[٣] والزمخشري[٤] وأبي حيان[٥] وشهاب الدين الألوسي[٦] (ت١٢٧٠هـ)، ومن أورده منهم قليلٌ، منهم السمين الحلبي وقد عرضه وخالفه؛ يقول: "ولا حاجة لتقدير مبتدأ"[٧].

(١) انظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ٥٣١:٧.

(٢) انظر: الفراء، "معاني القرآن"، ٢٢٩:٢.

(٣) انظر: النحاس، "إعراب القرآن"، ٦٢٩.

(٤) ا انظر الزمخشري، "الكشاف"، ٧٠٠:١٧.

(٥) انظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ٥٣١:٧.

(٦) انظر: الألوسي؛ شهاب الدين، السيد محمود، "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني". ضبطه وصححه: عبد الباري عطية، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ–١٩١٤م)، ١٨٢:٩.

(٧) انظر: السمين، "الدر المصون"، ٢٩٧:٨.

**٢– تقدير الفاعل:**

﴿ فِي جَنَّٰتٍ يَتَسَآءَلُونَ ﴿٤٠﴾ عَنِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ﴿٤١﴾ مَا سَلَكَكُمۡ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُواْ لَمۡ نَكُ مِنَ ٱلۡمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ ﴾ المدثر: ٤٠-

المعنى[١]: أنّ أصحاب اليمين في بساتين يتساءلون عن المجرمين الذين سُلكوا في سقر: أيّ شيء سلككم في سقر، قال المجرمون: لم نكن من المصلين.

العكبريّ: **"(لم نك من المصلين) هذه الجملة سدت مسد الفاعل، وهو جواب (ما سلككم)"**[٢]

ابن هشام: **"يعني أنّ التقدير: سلكنا أنّا لم نك إلى آخرها، وهو غريب، والفاعل لا يقع جملةً على الأصحّ"**[٣]

خالف ابنُ هشام العكبريَّ في قوله إنّ جملة (لم نكن من المصلين) سدت مسد فاعل (سلكنا) المقدر في جواب المجرمين، والتقدير: سلكنا فيها عدم صلاتنا ...الخ.

**التحليل:**

يأتي الخلاف في هذا الموضع نموذجًا تطبيقيًا لمسألة خلافية بين النحاة مضمونها؛ وقوع الفاعل جملةً، وأساسها ما أُشتهر عند النحاة أثناء تقعيدهم باب الفاعل من أنّ الفاعل اسمٌ.

والنظر في هذه المسألة[٤] يكشف عن ثلاثة مذاهب، أولها: المنع مطلقًا وعليه

(١) انظر: الطبري، "تفسير الطبري"، ٧:٤٠٦.

(٢) انظر: العكبري، "التبيان"، ٢:١٢٥١.

(٣) انظر: ابن هشام، "حواشي ابن هشام"، ٣٤٥.

(٤) انظر في هذه المسألة: الزجاج، "معاني القرآن وإعرابه"، ٤:٢١٠؛ والنحاس، "إعراب القرآن"، ١٢٢٦؛ وابن هشام، " مغني اللبيب"،٤٩١؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ١:١٦٤؛ والسمين" "الدر المصون"، ٦:٤٩٤.

جمهور البصريين. الثاني: الجواز مطلقًا وإليه ذهب جمهور الكوفيين، ومثّلوا له بـ: يعجبني قام زيدٌ. الثالث: التفصيل في المسألة، فقالوا: إنْ كان الفعل قلبيًا، وثمَّ معلِّقٌ عن العمل جاز، نحو: ظهر لي أقام زيدٌ، وإنْ انتفى العامل القلبي أو المعلق، لم يصح، وبناء عليه حملوا قوله تعالى:

﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾ يوسف:٣٥، على وقوع الفاعل جملةً؛ فجملة (ليسجننه) عندهم فاعل (بدا)، وفي المقابل منعوا نحو: يعجبني يقوم زيد، لعدم العامل القلبي والمعلق، ويُنسب هذا القول للفراء.

الظاهر ههنا أنّ العكبريَّ قد سار على مذهب الكوفيين القائل بالجواز مطلقًا؛ حيث جعل جملة (لم نكن من المصلين) سادةً مسد فاعل (سلكنا) المحذوف من جواب المجرمين؛ للعلم به، حيث ذكر في سؤال أصحاب اليمين السالف الذكر، ومعلوم أنّ هذا الموضع خالٍ من قيد القلبية، فـ(سلكنا) ليس قلبيًا، وقد انفرد العكبري بهذا الوجه فلا أعلم أحدًا قال به غيره(١).

وأما ابن هشام فقد سار على مذهب البصريين القائلين بالمنع مطلقًا، ولذا ردّ إعراب العكبري لهذه الجملة بقوله: الفاعل لا يقع جملة، بل وصفه بالغرابة!

– والوجه عندي هو ما ذهب اليه ابن هشام؛ فجملة (لم نكن من المصلين) جوابٌ لسؤال أصحاب اليمين: ما سلككم في سقر؟

**٣– تقدير المفعول به:**

﴿ قَالَ أَرَءَيۡتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِي كَرَّمۡتَ عَلَيَّ لَئِنۡ أَخَّرۡتَنِ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَأَحۡتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾ الإسراء: ٦٢

(١) انظر: النحاس، "إعراب القرآن"، ١٢٢٦، والزمخشري، "الكشاف"، ١١٥٨:٢٩؛ وأبو حيان، "البحر المحيط"، ٣٣٨:١٠.

المعنى[١]: يقول إبليس: أرأيتك هذا الذي كرمت عليّ ــوهو آدم عليه السلامــ: لئن أخرت إهلاكي لأستولينّ على ذريته ولأستميلنّهم ولأضلنّهم.

العكبريّ:"**(هذا) هو منصوب بـ(أرأيت) و(الذي) نعتٌ له، والمفعول الثاني محذوف تقديره: تفضيله أو تكريمه**"[٢].

ابن هشام: "**ليس هذا التقدير مطابقًا للمعنى ولا للإعراب، وقدّر الزمخشري: لمَ فضلته عليّ وأنا خيرٌ منه، وهذا جيدٌ؛ لأنه ينتظم منه مع** ﴿ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾ مبتدأ وخبر"[٣] .

اتفق الرجلان رحمهما الله على التوصيف النحوي لقوله تعالى: ﴿ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾، واختلفا في تقدير المحذوف؛ فالعكبريّ قدره بـ: تفضيله أو تكريمه، **وتقديره عند** ابن هشام: لمَ فضلته عليّ وأنا خيرٌ منه؟

**التحليل:**

نقطة الخلاف ههنا تكمن في تقدير المفعول الثاني لـ(رأيت)؛ فقد اتفق جلّ النحاة على: أنّ (رأيت) علمية معناها: أخبرني، وخالفهم غير واحد من النحاة فذهبوا إلى أنها بصرية فتتعدى إلى مفعول واحد، واختاره الرضي الإستراباذي[٤]، وأنّ الكاف حرف خطاب مؤكد لتاء المخاطب لا موضع له من الإعراب، وخالفهم

(١) انظر: الطبري، "تفسير الطبري"، ٥:٤٥.

(٢) انظر: العكبري، "التبيان"، ٢:٨٣٣.

(٣) انظر: ابن هشام، "حواشي ابن هشام"، ٢٤٣.

(٤) انظر: الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن، "شرح الرضي لكافية ابن الحاجب". تحقيق: يحيى بشير مصري، (ط١، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ)، ٢:٢:٩٩٩.

الفراء ذاهبًا إلى أنها ضمير في محل نصب مفعول به، والمعنى: أرأيت نفسك[1]، نظير: أتدبرت آخر أمرك فإني صانعٌ فيه كذا، وأنّ جملة ﴿ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾ مبتدأ وخبر جملة استئنافية.

وأنّ الفعل متعدٍ إلى مفعولين: الأول مذكور وهو اسم الإشارة (هذا) والثاني محذوف تقديره عند ابن هشام وأكثر النحاة: لمَ فضلته عليّ وأنا خيرٌ منه؟ وعند العكبريّ: تفضيله أو تكريمه، وبحسب ما اطلعت عليه، تبيّن أنه انفرد بهذا التقدير دون غيره.

والراجح عندي ما ذهب إليه ابن هشام، ووافقه كثير من النحويين، كالزجاج[2] والزمخشري[3] والحوفي[4](ت٤٣٠هـ) والرضي الإستراباذي[5]وأبي حيان[6] والسمين الحلبي[7] والألوسي[8].....الخ. ويقوي هذا عندي ما يلي:

١- **المعنى**، فمعنى التركيب ههنا: أخبرني عن هذا الذي كرمته عليّ لمَ كرمته علي وأنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين؟ وهذا يتسق أيضًا مع مضمون قصة إبليس التي عرضها القرآن الكريم في غير موضع، وذكر القرطبي(ت٦٧١هـ) في تفسيره للآية وجهين أحدهما: أن في الكلام حذفًا تقديره: أخبرني عن هذا الذي كرمته عليّ لمَ كرمته على وأنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين؟ وعلم السامع هو مسوغ الحذف.

(١) انظر: الفراء، "معاني القرآن"، ١:٣٣٣.
(٢) انظر: الزجاج، "معاني القرآن وإعرابه"، ٣:٢٤٩.
(٣) انظر الزمخشري، "الكشاف"، ١٥:٦٠١.
(٤) انظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ٦:٥٥.
(٥) انظر: الرضي، "شرح الرضي لكافية ابن الحاجب"، ٢:٢:١٠٠٠.
(٦) انظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ٦:٥٥.
(٧) انظر السمين، "الدر المصون"، ٧:٣٧٨.
(٨) انظر: الألوسي، "روح المعاني"، ٨:١٠٤.

٢- **أصول الصناعة النحوية؛** فالقول بتقدير الجملة الاستفهامية (لمَ كرمته علي) مفعولاً ثانيًا يتسق مع معطيات الدرس النحوي من عدة جهات: إحداها: أنّ (رأى) العلمية مضمونها: أخبرني؛ ذكر سيبويه أنّ أرأيتك بمعنى: أخبرني، ومثّل له بـ: أرأيتك زيدًا أبو من هو[١] ، وأنت ترى اتساق هذا المثال مع التركيب القرآني من حيث تضمن (أرأيتك) معنى : أخبرني، ونصب(رأى) مفعولين الأول (زيدًا) والثاني الجملة الاستفهامية (أبو من هو؟)، غاية ما في الأمر أنّ المفعول الثاني محذوف في الآية مذكور في مثال سيبويه، وكذا ذكر الزجاج أن (أرأيتك) في معنى: أخبرني[٢].

الثانية: أنّ المقرر في المفعول به الثاني في هذا الباب أن يكون جملة مشتملةً على استفهام، وقولهم: (لم فضلته علي) كذلك، زد على هذا أن التقدير المذكور ينعقد منه مع ما قبله: مبتدأ وخبر إذا قيل: هذا الذي كرمته عليّ لمَ فضلته علي؟ الثالثة: أنّ الحذف ههنا له مسوغٌ وهو علم السامع بالمحذوف لدلالة الكلام عليه، أعني قوله عزّ من قائل في الآية السابقة: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ الإسراء: ٦١

وأمّا ما ذهب إليه العكبري فبعيدٌ، وقد ردّه ابن هشام؛ لعدم مطابقته للمعنى ولا للإعراب، ووصفه السمين الحلبي بأنّه لا يجوز؛ لأنّ المفعول الثاني حقه أن يكون جملة استفهامية[٣].

**٤- تقدير المفعول له:**

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا

(١) انظر سيبويه، "الكتاب"، ١:١٢٢.

(٢) انظر: الزجاج، "معاني القرآن وإعرابه"، ٣:٢٤٩.

(٣) انظر السمين، "الدر المصون"، ٧:٣٧٩.

مِنۡ أَحَدٖ مِّنۡ بَعۡدِهِۦٓ ﴾ فاطر: ٤١

المعنى:[١] إنّ الله يمسك السموات والأرض لئلا تزولا من أماكنهما، ولو زالتا ما أمسكهما أحدٌ سواه جلّ في علاه. وذكر أبو حيان –رحمه الله – قولين[٢] في معنى الزوال أولهما: انتقال السماوات والأرض عن أماكنهما وسقوط السماوات عن علوها، والثاني: زوالهما عن الدوران.

العكبريّ: " **{أن تزولا} يجوز أن يكون مفعولا له، أي: مخافة أن تزولا**"[٣].

ابن هشام: "**هذا خطأ والصواب: كراهة أن تزولا**"[٤]

اتفق العكبري وابن هشام رحمهما الله على موضع المصدر المنسبك من أنْ والفعل (أنْ تزولا) وهو النصب على أنه مفعول لأجله، بيد أنهما اختلفا في تقدير المصدر الصريح له.

**التحليل:**

الخلاف بينهما يدور بين المخافة مخافة الزوال والكراهة، فالتقدير عند العكبري: إنّ الله يمسك السماوات والأرض مخافة أنْ تزولا، وعند ابن هشام: إنّ الله يمسك السماوات والأرض كراهة أنْ تزولا.

وقد وافق ابنَ هشام في هذا التقدير كثيرٌ من النحاة الذين وقفت على معالجتهم لهذا الموضع، من أولئك أبو جعفر النحاس؛ يقول: "أنْ في موضع نصب بمعنى: كراهة"[٥] والزمخشري حيث يقول: "أن تزولا: كراهة أن تزولا أو يمنعهما من أن

(١) انظر: الطبري، "تفسير الطبري"، ٦:٢٦٠.
(٢) انظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ٩:٣٩.
(٣) العكبري، "التبيان"، ٢:١٠٧٦.
(٤) حواشي ابن هشام، "ابن هشام"، ٢٨٤.
(٥) انظر: النحاس، "إعراب القرآن"، ٨١٠.

تزولا"[١]، وكذا يقول أبو حيان: " ... وقُدرا: لئلا تزولا، ومخافة أن تزولا"[٢]، ونصّ الألوسي(ت١٢٧٠هـ) على تقدير "كراهة زوالهما"[٣]

– والراجح عندي هو ما ذهب إليه ابن هشام؛ فهو الأقرب لمعنى التركيب، ويدعم هذا عندي ما يلي: أنّ المبحث العقدي والتأدب مع أفعال الذات الإلهية ينسجمان مع تقدير الكراهة، وقد نسب المولى تبارك وتعالى الكراهة لنفسه في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَرَادُواْ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّواْ لَهُۥ عُدَّةً وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ ﴾ التوبة: ٤٦، أما المخافة فلا تُتصور من خالق السموات والأرض جلّ في علاه. ويعدّ تقدير العكبري في هذا الموضع وجهًا بعيدًا؛ قلّ أنْ يذكره معربو القرآن، فلم يتعرضوا له بالتحليل فيما وقفت عليه، سوى ابن هشام الذي ناقشه وردّه.

**٥– تقدير الحال:**

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ ﴾ البقرة: ٦٣

المخاطبون هم بنو إسرائيل والميثاق هو المشار إليه في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ صد﴾ البقرة: ٨٣، ومعنى بقوة: بجدّ، والطور: الجبل، أي[٤]: خذوا ما افترضنا عليكم في كتابنا من الفرائض، فاقبلوه واجتهدوا في أدائه من غير تقصيرٍ ولا توانٍ، و(ما) موصولة، والعائد عليها

(١) انظر الزمخشري، "الكشاف"، ٢٢:٨٨٨.

(٢) انظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ٩:٣٩.

(٣) انظر: الألوسي، "روح المعاني"، ١١:٣٦٧.

(٤) انظر: الطبري، "تفسير الطبري"، ١:٢٣٤.

محذوف[١]، أي: خذوا ما آتيناكموه.

العكبري: "{خُذُواْ مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم} **التقدير: وقلنا: خذوا. ويجوز أن يكون القول المحذوف حالاً، التقدير: رفعنا فوقكم الطور قائلين خذوا**"[٢]. ابن هشام: "**لا يحتاج لإضمار القول؛ لأنّ** {أَخَذۡنَا مِيثَٰقَكُمۡ} **بمعنى: قلنا لكم**"[٣]

الخلاف بين الرجلين جليّ ههنا؛ فالعكبري على أنّ ثمّ حذفاً في الكلام تقديره: قائلين، وجوّز أن يكون المحذوف حالاً؛ أي: رفعنا فوقكم الطور قائلين: خذوا، وابن هشام على حمل الكلام على ظاهره؛ إذ لا محوج للتقدير.

**التحليل:**

العكبريّ يذهب إلى الحذف والتقدير كما سلف، وقد سبقه إلى هذا الأخفش، بيد أنه قدر المحذوف فعلاً ولم يشر إلى كون المحذوف حالاً، والتقدير عنده[٤]: فقلنا: خذوا، وكذا الزمخشري ، والتقدير عنده[٥]: قلنا: خذوا أو اذكروا، ووافقه أبو حيان الأندلسي من غير ذكر لتقدير الحال؛ فالتركيب عنده على إضمار القول، أي: وقلنا لكم خذوا، ونصّ القرطبي على الحذف، والتقدير عنده[٦]: قلنا: خذوا، أما السمين الحلبي فوافقه في القول بالحذف وتقدير الحال، فـ(خذوا) عنده في محل نصب بقول مضمر، أي: قلنا لهم خذوا، والقول المضمر يجوز أنْ يكون في محل نصب حال من فاعل (رفعنا) والتقدير[٧]: رفعنا الطور قائلين لكم: خذوا.

(١) انظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ١:٣٩٣.
(٢) انظر: العكبري، "التبيان"، ١:٧١.
(٣) انظر: ابن هشام، "حواشي ابن هشام"، ١٩٦.
(٤) انظر: الأخفش، "معاني القرآن"، ١:٢٧٧.
(٥) انظر الزمخشري، "الكشاف"، ١:٨٠.
(٦) انظر: القرطبي، "تفسير القرطبي"، ٢:١٦٥.
(٧) انظر: السمين، "الدر المصون"، ١:٤٠٩.

ابن هشام على الأصل أعني حمل الكلام على ظاهره، حيث لا محوج لتقدير القول هنا؛ لأن أخذ الميثاق المذكور بمثابة القول، أي: وإذ أخذنا ميثاقكم بأن خذوا ما آتيناكم، وإليه ذهب الكوفيون[١]، وعند تأمل مواقف من سبقه من معربي القرآن يظهر ميلهم لهذا القول، حيث لم يصرحوا بالحذف والتقدير في أثناء معالجتهم هذا الموضع، ومنهم الفراء[٢]، والزجاج[٣]وأبو جعفر النحاس[٤].

– الوجه عندي هو ما ذهب إليه ابن هشام؛ لأصالته في بابه؛ فحمل الكلام على ظاهره مع فهم المعنى هو الأولى والأليق بالتركيب القرآني، وما أحسن قول الطبري في هذا: والصواب أن كلّ كلام نُطق به — مفهوم به معنى ما أُريد — ففيه الكفاية من غيره[٥].

(١) انظر: أبو حيان، "البحر المحيط"، ١:٣٩٣.
(٢) انظر: الفراء، "معاني القرآن"، ١:٤٣.
(٣) انظر: الزجاج، "معاني القرآن وإعرابه"، ١:١٤٨.
(٤) انظر: النحاس، "إعراب القرآن"، ٤٦.
(٥) انظر: الطبري، "تفسير الطبري"، ١:٢٣٣.

## الخاتمة:

١– كشفت الدراسة عن شيء من تأثير كتب إعراب القرآن في إثراء الدرس النحوي وتطويره؛ ومن ذلك: تعدد الأوجه الإعرابية؛ ففي الغالب يضيف اللاحق أوجهًا نحوية وإعرابية لم يذكرها السابق، وإثراء المعالجة العلمية من لدن اللاحق بالعديد من أدوات الدرس النحوي كالاستدلال والتعليل، والتنظير، والردّ، والترجيح، والمعارضة...الخ

٢– وقف البحث على أهم مجالات الخلاف بين الرجلين، وهي ثلاثة: وجوه الإعراب، والحروف والأدوات، والحذف والتقدير.

٣– وقفت الدراسة على أهم ملامح منهج ابن هشام في الخلاف:

الأول: إيراد كلام العكبري مع بيان موقفه من آرائه، وإذا تضمن كلامه أكثر من وجه عرضها ثم ذكر رأيه فيها، وقد يرفضها كلها، وقد يوافقه في بعضٍ ويخالفه في بعضٍ.

الثاني: الاحتجاج على ما يذهب إليه أو يختاره بأدلة علمية أهمها: النقل، وموافقة الصناعة النحوية، وكلام النحاة وآراؤهم.

الثالث: المعالجة العلمية المختصرة والنقاش الرصين لآراء صاحبه، بأسلوب يغلب عليه الاعتدال والاختصار.

الرابع: تعبيره عن خلافه معه بعبارات مختلفة يقولها معلقًا على تلك الآراء، منها: هذا خطأ والصواب كذا، وهو محل نظر، الحق أنّه ليس كذا بل كذا، وهو غريب، بل يتعين كونه كذا، الظاهر كذا،...الخ

الخامس: تحليه بأدب الخلاف؛ ظهر هذا في الردّ العلمي الموضوعي على العكبري دون تعرضٍ لشخصه أو تقليلٍ من شأنه.

٤– كشفت الدراسة عن استقلال شخصيته العلمية؛ فلم يظهر تعصبه لمدرسة نحوية

بعينها؛ فمرة يتفق مع المدرسة البصرية وأخرى مع الكوفية، كما كشفت عن تأثره ببعض النحاة وأهمهم: أبو جعفر النحاس، والزمخشري، وأبو حيان.

٥- وضع آراء الرجلين -رحمهما الله - في الميزان ينبيئ عن فضلهما وجهودهما في إعراب القرآن الكريم، مع تفوق ابن هشام في الإعراب، والتوجيه النحويّ، وقد بدا من خلال الدراسة أنّ آراء ابن هشام أكثر اتساقًا مع المعنى ومع معطيات الصناعة النحوية، ولذا حظيت بالقبول، بينما انفرد العكبري ببعض التقديرات التي لم تحظ بالقبول، وهذا لا يقدح في علميّة العكبري ولا ينقص من فضله شيئًا؛ لكنها سنة أنّ اللاحق ربما حظي بما لم يحظ به السابق من كثرة المصادر وتنوعها، ونشاط المحيط العلمي.

## المراجع

القرآن الكريم.

الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة. "معاني القرآن". تحقيق عبد الأمير محمد. (ط٥، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٥م).

الألوسي، شهاب الدين، السيد محمود. "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني". ضبطه وصححه عبد الباري عطية. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩١٤م).

الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين". تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. (د.ط، بيروت: دار الفكر، ١٩٨٢م).

الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد. "الكشف والبيان في تفسير القرآن". تحقيق سيد كسروي حسن. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤م).

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني. "الخصائص". تحقيق محمد علي. (د.ط، بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت).

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني. "سر صناعة الإعراب". تحقيق حسن هنداوي. (ط٢، دمشق: دار القلم، ١٩٩٣م).

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني. "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها". تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين. (د.ط، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦هـ).

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. "البحر المحيط في التفسير". عناية عرفات العشا. (د.ط، مكة المكرمة: المكتبة التجارية، مصطفى أحمد، د.ت).

الخوارزمي، القاسم بن الحسين. "شرح المفصل في صنعة الإعراب (التخمير)". تحقيق

عبد الرحمن بن سليمان. (ط١، مكة المكرمة: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م).

الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن. "شرح الرضي لكافية ابن الحاجب". تحقيق حسن محمد. (ط١، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٩٣م).

الرضي الإستراباذي. محمد بن الحسن. "شرح الرضي لكافية ابن الحاجب". تحقيق يحيى بشير مصري. (ط١، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ).

الزجاج، إبراهيم بن محمد. "معاني القرآن وإعرابه". تحقيق عبد الجليل عبده شلبي. (ط١، القاهرة: دار الحديث، ١٩٩٤م).

الزمخشري، محمود بن عمر. "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل". تحقيق خليل مأمون. (ط٣، بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٩م).

الزمخشري، محمود بن عمر. "المفصل في علم اللغة". قدم له وراجعه محمد عز الدين. (ط١، بيروت: دار إحياء العلوم، ١٩٩٠م).

أبو زيد، محمد بن الخطاب القرشي. "جمهرة أشعار العرب". تحقيق علي محمد البجادي. (د.ط، مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٧م).

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. "الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون". تحقيق أحمد الخراط. (ط١، دمشق: دار القلم، ١٤٠٦هـ).

سيبويه، عمرو بن عثمان. "الكتاب". تحقيق عبد السلام محمد. (ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨م).

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". عناية محمد بدر الدين. (ط١، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٧٢هـ).

الشنقيطي، محمد محمود. "ديوان الهذليين". (د.ط، مصر: الدار القومية للطباعة، ١٩٦٥م).

الشوكاني، محمد بن علي. "فتح القدير". (ط١، دمشق: دار ابن كثير، ١٤١٤هـ).
الطبري، محمد بن جرير. "جامع البيان في تفسير القرآن". تحقيق بشار عواد. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤م).
ابن عاشور، محمد الطاهر. "التحرير والتنوير". (ط١، تونس: دار التونسية للنشر، ١٩٨٤م).
أبو عبيدة، معمر بن المثنى. "مجاز القرآن". تحقيق: فؤاد سزكين، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٧٤هـ).
ابن عطية، عبد الحق بن غالب. "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز". (فاس: المجلس العلمي، ١٩٧٥م).
العكبري أبو البقاء، عبد الله بن أحمد. "التبيان في إعراب القرآن". تحقيق علي محمد البجادي. (د.ط، القاهرة: طبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦م).
ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك". تحقيق محمد محي الدين. (د.ط، بيروت: دار التراث العربي).
الفارسي، أبو علي. "المسائل البصريات". تحقيق: محمد الشاطر. (د.ط، القاهرة: مطبعة المدني،١٩٨٥م).
الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. "معاني القرآن". تحقيق أحمد يوسف ومحمد علي. (د.ط، بيروت: دار السرور، د.ت).
ابن قتيبة، عبد الله بن محمد. "غريب الحديث". تحقيق عبد الله الجبوري. (ط١، بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ).
القرطبي، محمد بن أحمد. "الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان". تحقيق عبد الله بن عبد المحسن. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٦م).
ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل. "تفسير القرآن العظيم". تحقيق يوسف عبد الرحمن.

(د.ط، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر،١٩٩٢م).
ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى. "السبعة في القراءات". تحقيق شوقي ضيف. (ط٣، القاهرة: دار المعارف).
ابن منظور، محمد بن مكرم. "لسان العرب". عناية أمين محمد ومحمد الصادق. (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٥م).
النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد. "إعراب القرآن". عناية خالد العلي. (ط٢، بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٨م).
أبو القاسم الهذلي، يوسف بن علي. "الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها". تحقيق جمال الشايب. (ط١، الإمارات العربية المتحدة: مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧م).
ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف. "حواشي ابن هشام الأنصاري على "التبيان في إعراب القرآن" لأبي البقاء العكبري". تحقيق إسماعيل أحمد. (ط١، القاهرة: المكتبة العمرية، ١٤٤٤هـ).
ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف. "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تحقيق محمد محيي الدين. (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١١-١٩٩١).
ابن يعيش، يعيش بن علي. "شرح المفصل". (ط١، بيروت، عالم الكتب، د.ت).

## Bibliography

Al-Akhfash al-Awsat, Sa‘id bin Mas‘adah. "Ma‘āni al-Qur’an". Investigated by ‘Abd al-Amir Muhammad Amin al-Ward. (2nd edition. Beirut: ‘Alam al-Kutub, 1405–1985).

Al-Alousi, Shihab al-Din, al-Sayyid Mahmud. "Ruh al-Ma‘ani fi Tafsir al-Qur’an al-‘Azim wa-al-Sab‘ al-Mathani". reviewed by ‘Abd al-Bari ‘Atwah. (1st edition. Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1415–1994).

Al-Anbari, Abu al-Barakat ‘Abd al-Rahman bin Muhammad. "Al-Insaf fi Masa’il al-Khilaf bayna al-Nahwiyyin al-Basriyyin wa-al-Kufiyyin". Investigated by Muhammad Muhyi al-Din ‘Abd al-Hamid. (Beirut: Dar al-Fikr, 1982).

Al-Tamimi, Abu Ishaq Ahmad bin Muhammad bin Ibrahim. "Al-Kashf wa-al-Bayān fi Tafsir al-Qur’an". Investigated by Sayyid Kisrawi Hasan. (1st edition. Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 2004).

Ibn Jinni, Abu al-Fath ‘Uthman bin Jinni. "Al-Khasa’is". Investigated by Muhammad ‘Ali al-Najjar. (Beirut: Dar al-Kitab al-‘Arabi, 1371–1952).

"Sirr Sina‘at al-I‘rab". Investigated by Hasan Hindawi. (2nd edition. Dimashq: Dar al-Qalam, 1414–1993).

"Al-Muhtasab fi Tabiyin Wujuh Shuwadh al-Qira’at wa-al-Idah ‘anha". Investigated by ‘Ali al-Najdi Nasif and others. (Cairo: The Supreme Council for Islamic Affairs, 1386).

Abu Hayyan al-Andalusi, Muhammad bin Yusuf. "Al-Bahr al-Muhit fi al-Tafsir". (Makkah al-Mukarramah: al-Maktabah al-Tijariyyah, Mustafa Ahmad al-Baz).

Al-Khwarizmi, al-Qasim bin al-Husayn. "Sharh al-Mufassal fi Sina‘at al-I‘rab (al-Takhmir)". (1st edition. Makkah al-Mukarramah: Dar al-Gharb al-Islami, 1990).

Al-Radi al-Istarabadi, Muhammad bin al-Hasan. "Sharh al-Radi li-Kafiyat Ibn al-Hajib". Investigated by Hasan Muhammad al-Hifzi. (1st edition. Riyadh: Jami‘at al-Imam Muhammad bin Saud al-Islamiyyah, 1414–1993).

"Sharh al-Radi li-Kafiyat Ibn al-Hajib". Investigated by Yahya Bashir Masri. (1st edition. Riyadh: Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, 1417).

Abu Ishaq al-Zajjaj, Ibrahim bin Muhammad. "Ma‘āni al-Qur’an wa-I‘rabuhu". Investigated by ‘Abd al-Jalil ‘Abduh Shalabi. (Cairo: Dar al-Hadith, 1414–1994).

Al-Zamakhshari, Mahmud bin ‘Umar. "Al-Kashshaf ‘an Haqā’iq Ghawamid al-Tanzil wa-‘Uyun al-Aqawil fi Wujuh al-Ta’wil". Investigated by Khalil Ma’mun Shiha. (3rd edition. Beirut: Dar al-Ma‘rifah, 2009).

"Al-Mufassal fi ‘Ilm al-Lughah". Prefaced and revised by Muhammad ‘Izz al-Din al-Sa‘idi. (1st edition. Beirut: Dar Ihya’ al-‘Ulum, 1990–1410).

Abu Zayd, Muhammad bin al-Khattab al-Qurashi. "Jumhurat Ash‘ar al-‘Arab". Investigated by ‘Ali Muhammad al-Bijadi. (Misr: Nahdat Misr li-al-Tiba‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzi‘, 1967).

Al-Samin al-Halabi, Ahmad bin Yusuf. "Al-Durr al-Masun fi ‘Ulum al-Kitab al-Maknun". Investigated by Ahmad al-Kharrat. (1st edition. Dimashq: Dar al-Qalam, 1406).

Sibawaih, ‘Amr bin ‘Uthman. "Al-Kitāb". Investigated by ‘Abd al-Salam Muhammad Harun. (3rd edition. Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1408–1988).

Al-Suyuti, Jalal al-Din ‘Abd al-Rahman bin Abi Bakr. "Hama‘ al-Hawami‘ fi Sharh Jam‘ al-Jawami‘". Supervised by al-Sayyid Muhammad Badr al-Din al-Nu‘asati. (Cairo: Matba‘at al-Sa‘adah, 1372).

Al-Shinqiti, Muhammad Mahmud. "Diwan al-Hudhayliyyin". (Egypt: al-Dar al-Qawmiyyah, 1385–1965).

Al-Shawkāni, Muhammad bin ‘Ali bin Muhammad. "Fath al-Qadir". (1st edition. Damascus–Beirut: Dar Ibn Kathir, Dar al-Kalim al-Tayyib, 1414).

Al-Tabari, Muhammad bin Jarir. "Jami‘ al-Bayan fi Tafsir al-Qur’an". Investigated by Bashshar ‘Awwad Ma‘ruf. (Beirut: Dar al-Ma‘rifah , 1403–1983).

Ibn ‘Ashour, Muhammad al-Tahir. "Al-Tahrir wa-al-Tanwir". (1st edition. Tunis: al-Dar al-Tunisiyyah , 1984).

Abu ‘Ubaidah, Ma‘mar bin al-Muthanna. "Majāz al-Qur’an". Investigated by Fu’ad Sarkin. (Cairo: Maktabat al-Khanji, 1374).

Ibn ‘Atiyyah, ‘Abd al-Haqq bin Ghalib. "Al-Muharrar al-Wajiz fi Tafsir al-Kitab al-‘Aziz". (Fas: al-Majlis al-‘Ilmi, 1395–1975).

Abu al-Baqa’ al-‘Ukbari, ‘Abd Allah bin Ahmad. "Al-Tibyan fi I‘rab al-Qur’an". Investigated by ‘Ali Muhammad al-Bijadi. (Cairo: ‘Isa al-Babi al-Halabi Press, 1976).

Ibn ‘Aqil, ‘Abd Allah bin ‘Abd al-Rahman. "Sharh Ibn ‘Aqil ‘ala Alfiyyat Ibn Malik". Investigated by Muhammad Muhyi al-Din

‘Abd al-Hamid. (Beirut: Dar al-Turath al-‘Arabi).

Abu ‘Ali al-Farisi. "Al-Masa’il al-Basriyyat". Investigated by Muhammad al-Shatir. (Cairo: Matba‘at al-Madani, 1405–1985).

Al-Farra’, Abu Zakariya Yahya bin Ziyad. "Ma‘āni al-Qur’an". Investigated by Ahmad Yusuf Bijani and Muhammad ‘Ali al-Najjar. (Beirut: Dar al-Surur).

Ibn Qutaibah, Abu Muslim ‘Abd Allah bin Muhammad. "Gharib al-Hadith". Investigated by ‘Abdullah al-Juburi. (1st edition. Baghdad: Matba‘at al-‘Ani, 1397).

Al-Qurtubi, Muhammad bin Ahmad. "Al-Jami‘ li-Ahkam al-Qur’an wa-al-Mubayyin lima Tadammanahu min al-Sunnah wa-Ay al-Furqan". Investigated by ‘Abd Allah bin ‘Abd al-Muhsin al-Turki. (3rd edition. Dar al-Qalam, reprinted from Dar al-Kutub al-Misriyyah, 1386–1966).

Ibn Kathir, Abu al-Fida’ Isma‘il. "Tafsir al-Qur’an al-‘Azim". Investigated by Yusuf ‘Abd al-Rahman al-Ma‘rashli. (Beirut: Dar al-Ma‘rifah li-al-Tiba‘ah wa-al-Nashr, 1412–1992).

Ibn Mujahid, Abu Bakr Ahmad bin Musa. "Al-Sab‘ah fi al-Qira’at". Investigated by Shawqi Dayf. (1st edition. Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1421–2000).

Ibn Manzur, Muhammad bin Mukarram. "Lisan al-‘Arab". (1st edition. Beirut: Dar Ihya’ al-Turath al-‘Arabi and Mu’assasat al-Tarikh al-‘Arabi, 1416–1995).

Abu Ja‘far al-Nahhas, Ahmad bin Muhammad. "I‘rāb al-Qur’an". Supervised by Khalid al-‘Ali. (2nd edition. Beirut: Dar al-Ma‘rifah, 1429–2008).

Abu al-Qasim al-Hudhali, Yusuf bin ‘Ali . "Al-Kāmil fi al-Qira’at al-‘Ashr wa-al-Arba‘in al-Za’idah ‘Alayha". Investigated by Jamal al-Shayib. (1st edition. Mu’assasat Sama, 2007–1428).

Ibn Hisham al-Ansari, ‘Abd Allah bin Yusuf. "Hawāshi Ibn Hisham al-Ansari ‘ala "Al-Tibyan fi I‘rab al-Qur’an" li-Abi al-Baqa’ al-‘Ukbari". Investigated by Isma‘il Ahmad Hamid. (1st edition. Cairo: al-Maktabah al-‘Umariyyah, 1444).

"Mughni al-Labib ‘an Kutub al-A‘arib". Investigated by Muhammad Muhyi al-Din ‘Abd al-Hamid. (Beirut: al-Maktabah al-‘Asriyyah, 1411–1991).

Ibn Ya‘ish, Ya‘ish bin ‘Ali. "Sharh al-Mufassal". (1st edition. Beirut: ‘Alam al-Kutub).


الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
١٣٨
١٩٦

THE ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE PART 1

# THE ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE

Part 1

Issue: 19
January - March 2026